ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

هندسة التاريخ
تجريبية المعنى ومعنى التجريبية
استعادة الراهن وعقلنة المستقبل

أ.د. عبد العزيز غوردو
أستاذ تاريخ الإسلام والحضارة
المركز التربوي الجهوي
وجدة – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

نفتح في هذا الملف موضوعًا قد لا يروق عددًا من المشتغلين بحقل التاريخ، أو المنشغلين به، لأنهم ركنوا – بحكم العادة والتكرار – إلى ما أنسوا إليه فاطمأنوا؛ لكن ألا تكون العادة في كثير من الأحيان مجرد "بدعة"، عادة "سيئة" أدمنّا عليها، فباتت عصيّة على الإقلاع؟ هل يقع وزرها، ووزر مَنْ عمل بها، على مَنْ ابتدعها أول مرة، أم أننا جميعا شركاء في "الإثم"؟ ما اجترحناه في حق التاريخ، بعد أن سجنّاه في الماضي، يحتاج إلى "توبة" / ثورة منهجية تصالحه مع مضمونه، بما هو علم، وتصالح المشتغلين بحرفته، بما هم مؤرخون، وتعيد لهما معًا (التاريخ والمؤرخ توازنهما) في مواجهة السؤال الأكسيولوجي، الذي يواجه كل علم، إن هو أراد مساحة تحت شمس الألفية الجديدة. يتطلب ذلك إذن أن نكف عن التفكير – قطيعة -كما جرت به "العادة" بقدر ما يستدعي "مراجعة" (بما تعنيه الكلمة ميتودولوجيا) ما راكمته هذه المعرفة التاريخية، والفلسفة – التاريخية بالذات، من أدوات منهجية لتحليل محتوى "علم" التاريخ و"حرفة" المؤرخ؛ حيث تنتهي بنا المفردة/ "علم" إلى تحليل مفهوم "التجريبية"؛ فيما تردنا "حرفة" المؤرخ إلى مراجعة معنى "التاريخ" (مفهوم الحدث/ الزمكان)، الماضي قبل الاستقرار في قارة الراهن والمستقبل.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ٠٢ مايو ٢٠١٦
تاريخ قبـول النشـر: ٢٦ أغسطس ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:
علم التاريخ، المؤرخ، التجريبية التاريخية، الإرادة الحرة، التخاطب العلمي

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0047280

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
عبد العزيز غوردو. "هندسة التاريخ، تجريبية المعنى ومعنى التجريبية: استعادة الراهن وعقلنة المستقبل".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الثامن والثلاثين؛ ديسمبر ٢٠١٧. ص١٠ – ٢٥.

مُقَدِّمَةٌ

كأن ابن خلدون بتعريفه الشهير للتاريخ: "إذ هو في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول..."[١] قد ألقى على المؤرخين سحرًا فما عادوا يرون فيه غير الماضي؛[٢] والحال أن التاريخ يدرس الحدث في الزمن بإطلاق، فلا يختص حدثًا بعينه، ولا يختص زمنًا أيضًا، حيث الزمن نفسه حادث فيه،[٣] وحيث "حقيقة الوقت... حادث متوهم (وقوعه في المستقبل)، علق حصوله على حادث متحقق (وقوعه فيه)، فالحادث المتحقق وقت للحادث المتوهم."[٤]

قد يدرس الفيزيائي "الزمن" أيضًا، لكن منظورًا إليه من وجهة نظر فيزيائية، في علاقته بـ"المكان" وكيفية تمظهره الواقعي؛ ويتوقف عندما يبدأ الحديث عن الزمكان في علاقته بالحدث، أي ظهور الحدث وتطوره زمكانيًا، لأن هذا مجال المؤرخ؛ وكما أنه ليس ضروريًا أن يدرس الفيزيائي ماضي الفيزياء حتى يكون فيزيائيًا، فليس عليه أن يدرس مستقبله أيضًا، لأنه يقع خارج "مختبره"؛ والشيء نفسه يقال عن تاريخ العلوم الأخرى: لا يحتاج الرياضي لمعرفة تاريخ الرياضيات حتى يكون رياضيًا، ولا البيولوجي أو عالم المناخ أيضًا[٥]. إذا أردنا أن نكتب تاريخ المناخ، مثلاً، من زاوية الهندسة التاريخية، ينبغي أولا الالتفات إلى الماضي، لحصر التغير بناء على حجج وشهادات من الماضي،

دراسات

تفضي إلى ارتفاع الحرارة "الاحتباس الحراري" راهنا/ الحاضر؛ من أجل "هندسة الحدث" بوضع تصور/ سيناريو للمستقبل؛ دون أن يعني ذلك بأنه سيقع كذلك بالضرورة. ماذا يدرس الجغرافي إذن؟ يدرس المناخ من زاوية تقنية صرف: توزيع الحرارة؛ الضغوط؛ التساقطات؛ النطاقات المناخية...؛ لا يدرس المناخ في الماضي؛ يقول: هذا شأن التاريخ؛ لذا لا ينبغي أن يدرسه في المستقبل، لأن هذا شأن التاريخ أيضًا، ذلك أن تطور الحدث، أي حدث، في الزمن هو "لعبة" المؤرخ.

"التاريخ علم الماضي"! كأنك ترفع "التاريخ من أجل التاريخ" شعارًا لبرناسية Parnassien مُفلسة؛ فكيف، ومتى، بل ولماذا حصل الانعطاف في مفهوم التاريخ، فتم سجنه (بالذات في الجامعات/ مكان الانشغال الأول بموضوعه) في "الماضي"[٦] علما بأن كتب الحوليات - حتى الكلاسيكية منها - كانت تنتهي بزمانها، حيث يتحلل المؤلَّف عادة في أيام المؤلِّف؟ ونحن دائمًا نقوم بالمفاضلة بين "المصدر" و"المرجع" مرجحين كفة الأول عن الثاني؛ وهذا يعني بالضرورة أننا نفضل المؤرخ الذي يكتب "عصره/ زمانه"!؟

لم يبحث هيرودوتس Herodotus الماضي بقدر ما بحث زمنه؛ كان أخباريًا وجغرافيًا ورحالة؛ وكذلك كان من تبعوه: توقديدس Thoukudídēs (عاصر وكتب حرب البيلوبونيز)؛ وتيتوس ليفيوس Titus Livius (كتب تاريخ روما وأسهب في التفاصيل كلما عاصر الأحداث أو اقترب منها)؛ وصولاً إلى الطبري وابن خلدون والناصري... دعونا نعلن منذ البداية إذن بأن كثيرًا من العلوم التي خرجت من جُبّة التاريخ: خاصةً العلوم السياسية[٧] وما تفرع عنها من علاقات دولية ومستقبليات، وغيرها مما يبحث في المتحقق والمتوهم من أحداث،[٨] قد حان الوقت لعودتها إليه حتى في، بل بالذات في، التصنيف الأكاديمي الجامعي.

في سنة ١٩٧٧ تنبه زريق[٩] لـ"صناعة مستقبل" عربي مشتهى؛ لكن بقدر ما توسل محددات منطقية لهذه الصناعة، عبر صناعة "المجتمع العلمي"، بقدر ما سقط في خطاب الوعظ والإرشاد الذي ناشد الأنظمة العربية بالأخذ بأسباب التقدم (أي العلم)، وبشرها بالآفاق التي يفتحها، وكأن الحاجة إلى "العلم" ما زالت بحاجة إلى إقامة الدليل على ضرورتها، وليخلص أخيرًا إلى نبوءة سعيدة مشروطة بالعلم، تتكئ على عبارة مبهمة لَمَنْ أراد أن يريح ويستريح: "روح العصر"؟!

بعد ذلك بسنوات كتبنا موضوعا عنوناه "من التاريخ إلى هندسة التاريخ"،[١٠] لاقى صدى طيبًا في أوساط زملائنا الأساتذة والمهتمين بالشأن التاريخي عمومًا؛ اقترح علينا بعضهم أن نُطوِّر النقاش حول بعض القضايا التي ظلت غامضة في الموضوع، والواقع أننا عندما فكرنا فيه أصلا، لم نفكر فيه ليكون مقالا منعزلا، بل حلقة في سلسلة من المواضيع، تحاول أن تعيد للتاريخ صوابه وهدفه، وبالتالي قيمته الحقيقية. تحدثنا آنذاك عن الشبه الحاصل بين الهندسة الوراثية وهندسة التاريخ، قلنا إن التاريخ كان أعمى لكن لقاءه بالهندسة جعله يرتد بصيرًا. قدمنا مثالاً عن الحالة العراقية/ الأمريكية آنذاك وكان تصورنا لها شبه مطابق لما سيجري لاحقًا (بعد أربع سنوات).

في هذا الموضوع سنحاول أن نقدم تصورنا للهندسة التاريخية، انطلاقًا من تصورنا للتجريبية في مجال العلوم (الموسومة بـ"الحقة" والإنسانية)، وخصوصًا التاريخ، وربطها بفعل التخطيط والتنفيذ للحدث (صناعته)، بغية التنظير والمَفهمة لما يرد عادة تحت مسميات مختلفة (مراكز التخطيط؛ المستقبليات؛ معاهد الدراسات الاستراتيجية...)؛ وكذا إعادة النظر في مهنة المؤرخ، أكاديميا، أي باختصار "هندسة التاريخ" (الإنسان بما هو صانع الحدث؛ والمؤرخ بما هو ناظر فيه وفي مستقبله)؛ ذلك أن الحاضر ليس نتاجًا للماضي، كما كنا نعتقد، بل هو نتاج المستقبل أيضا، لأننا لا نتصرف في ضوء تراكمات الماضي فقط بل نأخذ في الحسبان اعتبارات المستقبل كذلك، أو ربما أكثر من ذلك.

نُذكِّر أولاً بأن المقولة المحورية الأساس، لتحقّق ذلك، لا تكمن في مجرد الوعي بالماضي (أو ما اصطلح عليه منذ مدة: مع هيغل وماركس، مع غرامشي ولوكاش... بالوعي التاريخي)؛[١١] بل تتجاوز ذلك إلى فعل التحكم وتعديل الحدث/ التاريخ. بعبارة أخرى: ألا يبقى الكائن البشري مجرد منفعل بالأحداث، في سهو وغفلة، ينتظر مصيره أو قدره الأعمى، ينظر للأحداث على أنها أقدار، وقائع عمياء مفروضة دائما، بل يجتهد، في شروطه، ليضع السيناريوهات الممكنة التحقق، حتى لو خانته هذه السيناريوهات أحيانا.

في هذا الموضوع إذن نريد أن نغامر بتعطيل بلازما الزمن إلى أقصى حد،[١٢] لفهم ما يجري، تماما كما يحصل بعد عبور "أفق الحدث" داخل ثقب أسود، لنمسك التقاطع بين "التاريخ" و"الهندسة"؛ لكن، ورغم أن موضوعنا يتكئ على النقاش الدائر في حقل الممارسة الفلسفية للعلوم التجريبية - بما أن مجرد إثارة اللفظة/ التجريبية يحيل بالضرورة عليها - إلا أننا لا نريد له أن يتحول إلى حالة من التماهي الكامل مع أي علم تجريبي آخر، لسبب بسيط هو أنه ليس أي علم تجريبي آخر، بل هو "علم التاريخ"، والتجريبية التي نرتضيها له، لن تكون تجريبية البيولوجيا أو الفيزياء أو الجيولوجيا... بل تجريبية التاريخ؛ وتؤسس لثورة منهجية تغير تاريخا يريدون له أن يكون داجنا: أي أن نربطه بالغاية، والغاية عندنا هي الهندسة/ "هندسة التاريخ"، على المستويين النظري والملموس (موضوع التاريخ ومهنة المؤرخ).

دراسات

أولاً: المَفْهَمة

١/١-في معنى التجريبية:

يتفق العلماء، كما هو معلوم، على أن العلوم "التجريبية" يجب أن تتوافر فيها ثلاث خطوات أساس (قد يضيف لها بعضهم خطوات ثانوية).

- الملاحظة التي ترتبط بالمشاهدات وتسجيل الإشكاليات والفرضيات.
- التجربة، ومن المستحسن أن تتكرر عدة مرات، كما يستحسن أيضًا أن يجريها علماء آخرون في البيئة نفسها، أو في ظروف مغايرة، تبعًا للأهداف المسطرة لها.
- الاستنتاج، أي ضبط النتيجة، أو النتائج، التي حصلت على أكبر قدر من الدقة والثبات والاستمرارية، لأخذها خلاصة عامة، قد يتولد عنها اكتشاف أو نظرية أو قاعدة عامة، لكن يجب الاحتفاظ دائمًا على هامش من النسبية، لأن الأمر قد لا يخلو من تخمينات وتأويلات في أحيان كثيرة، أو ما نقترح تسميته "بالمنطقة المظلمة"، وهذا ليس أمرًا مخجلا، فلكل علم "منطقته المظلمة" الخاصة.

اعتماد منهج التجربة بإطلاق يحيل مباشرة على المنطق الاستقرائي، بينما تحيل التجريبية، كما نفهمها وكما تفهمها معظم العلوم راهنا، على المنطق الاستنباطي. وغني عن البيان التذكير بتفوق المنطق الاستقرائي وأفضليته على الاستنباطي، لكن استحالة تطبيقه في جميع الحالات – بالنظر إلى استحالة تعميم التجربة – تجعله قاصرًا: استحالة تعميم التجربة هي الصاوية التي ينثني عندها المنطق، وخلفه باقي العلوم، مرتدا من الاستقراء نحو الاستنباط. مع التنبيه إلى أن العلم الحديث (التجريبي بالذات) الذي قام على إقصاء كل أشكال "السلطة"، خاصة التي تقوم على القبليات، تحول بدوره إلى سلطة[١٣]، بالذات عندما يعجز عن إيجاد الأجوبة الملائمة للقضايا والمشاكل، فيقدم تخمينات يحاول فرضها على الآخرين بحكم "السلطة" التي منحها لنفسه.[١٤]

تدرس الجيوديزيا (فرع من العلوم "الحقة" بامتياز) مثلا، تحركات الصهارة والزلازل والبراكين...؛ تسجل أجهزة السيسموغراف الإلكترونية كل ما يهز الليتوسفير حتى ليخيل إليك أنه ما من دابة على الأرض إلا وتقيس وطأتها؛ تسجلها، وتقيسها، وتقدر حجم أضرارها... لكن ماذا بعد الوصف، بل الوصف الدقيق المغرق في الجزئيات والتفاصيل؟ هل تستطيع الجيوديزيا، بكل ما أوتيته من تجريبية، أن تزعم لنفسها بأنها قادرة على توقع الهزة الأرضية الموالية "بأوكيناوا"؟ ومتى سينفجر بركان "إيتنا" (صقلية) من جديد؟[١٥] وهذا السؤال العالق يؤسس بالتأكيد لأسئلة عالقة أخرى، بما أن النظام الإيكولوجي نظام مترابط.

في سنة ١٩٩١ مثلا ثار بركان "بيناتوبو" بالفلبين، قاذفا عشرات الآلاف من الأطنان من الغبار البركاني نحو طبقة التروبوسفير، ما حجب أشعة الشمس على أقاليم شاسعة عدة أيام، وانعكس بالتالي على مناخ السنة الموالية لمجموع الكرة الأرضية. والشيء نفسه كان قد حدث عندما ثار بركان "تامبورا" (إندونيسيا) سنة ١٨١٥، وقبل ذلك بحوالي ٣٠ سنة (بالضبط في ١٧٨٣ - ١٧٨٤) انفجرت سلسلة من البراكين (١٣٠ فوهة على امتداد ٢٥ كلم) عُدّت الأكبر في التاريخ بوسط أيسلندا (بركان "لاكي")، حيث قذفت نحو الفضاء ١٤ كلم٣ من مقذوفات البازلت، والرماد البركاني والغازات السامة، مما أدى إلى تفشي الأوبئة بين المواشي وانتشار آلام المفاصل والتشوهات الخلقية وتقلص عدد سكان أيسلندا بـ٢٤%.

ما يحدث إذن من زلازل وانفجارات بركانية يؤثر حتمًا على التضاريس والجو والمناخ والتربة والحيوان والإنسان... أي أن الجيولوجيا تؤثر، فعلاً، على الجيومورفولوجيا والبيولوجيا وعلم المناخ والطب والصيدلة والجغرافيا... والتاريخ![١٦] ومع كل هذا نظل لا نعلم متى ستهتز الأرض من جديد، أو متى سيثور البركان من جديد أيضًا؟[١٧]

تقترح علينا الجيوفيزياء، دون أية أدلة مخبرية تجريبية، بل لمجرد افتراضات وتخمينات، نموذجا تركيبيا للأرض من نواة ومعطف وقشرة، وتدخل بنا في متاهات البذرة وانقطاع "موهو"[١٨] ودوامات الحمل الحراري... فيعتقد البعض أن الأمور أصبحت "حقائق" مسلما بها!؟

ويدخل بنا الفلك في متاهات الثقوب السوداء والكون الأحدب والانفجار الكبير... فلا نعود نميز بين الحقيقة العلمية والواقع الافتراضي...

ونقرأ تاريخ الرياضيات[١٩] فندرك مدى الارتباك الذي مرت به خلال تاريخها الحديث والمعاصر، إلى درجة أنه في وقت من الأوقات (نهاية القرن ١٨م) شكك الرياضيون الكبار، بنبرة متشائمة حزينة، في مستقبلها وانغلاق أفقها، بل وفكروا في التخلي عنها والتوجه نحو علوم أخرى (خاصة الفيزياء والكيمياء)؛ هذا كان شأن Lagrange وD'Alembert ومن بعدهما Jean-Baptiste Delambre وآخرين[٢٠]؛ وقبل ذلك كانت قد وقعت في مآزق تجاوزتها بصعوبة[٢١]؛ كما ستقع في مآزق أشد تعقيدا وإرباكا في القرن ٢٠م، مع نظرية المجموعات والأكسيوماتيك...[٢٢]

في منتصف القرن الماضي كتب هيتين Heyting[٢٣] بأن معظم الرياضيين أصبحوا مقتنعين بأن المعطيات الرياضية التي يبحثون فيها لم تعد تعبر عن الواقع تماما[٢٤]؛ لكن هل

يعني ذلك أنها كفّت عن أن تكون ممارسة ذهنية حرة، تسعى لتغيير هذا الواقع الذي تدرك إبستيمولوجيتها بأنها لا تعبر عنه فعلا؟ أليس للرياضيات قدرة تضمينية على نمذجة حتى قضاياها الأكثر نظرية وتحويلها لمنتوج واقعي نفعي، عبر ممارسات التقانة؟

ما ينبغي الاحتفاظ به أن هذه طبيعة العلوم وهذا شأنها؛ ليس عيبا أن تنغلق أمامها الآفاق في لحظة حالكة سوداء، بل العيب في التسليم بالعجز عن قدرة تجاوز هذه اللحظات. ما ينبغي الاحتفاظ به، ثانيا، أن لكل علم تجريبيته إذن، وبما أن لكل تجريبيته فلكل "مختبره" أيضا: مختبر الكيميائي الدورق والسحاحة والمحاليل...؛ ومختبر الرياضي السبورة والطباشير (وما شاكلهما: ورقا كان أم حاسوبا)؛ ومختبر البيولوجيا التطورية مستحثات الكائنات العضوية؛ ومختبر الجيولوجيا عينات الصخور؛ ومختبر التاريخ الوثائق والشواهد... وكما أن لكل علم مختبره، فلكل علم أيضا طرائقه في التجربة، وليس من حق أي علم أن يفرض منهجه في التجارب على باقي العلوم. لقد انتهى عصر اعتبار التجربة وحدها التي تعتمد الإنبيق والمحاليل؛ ولذلك فعندما أقول: "جميع الدول تنهار مع الزمن" فهذه قاعدة تتأسس على تجربة استنباطية، تمامًا كقولنا: "جميع المعادن تتمدد بالحرارة"، ففي الحالتين معا نفترض صحتهما إلى أن يثبت العكس.

تأسيسًا على ما سبق؛ فإن المبالغة في الاعتماد على التجربة، في مفهومها الضيق، لن يؤدي إلا إلى تقديسها، كما أنه قد يوقعنا في شرك "التجريبية الميكانيكية"، التي يؤخذ عليها أنها تقلل من أهمية دور التجريدات والنظريات العلمية في المعرفة؛ فضلاً عن أنها تنكر الدور الإيجابي والاستقلال النسبي للفكر، ومن ثم فهي تجسد المبالغة الميتافيزيقية لدور التجربة.

لايبنتز Leibniz، واضع المنطق الرياضي، يكفر بالتجربة الحسية كمصدر لكلية المعرفة وضرورتها: لندع فسحة للعقل كي يكون مصدرا للمعرفة شريطة أن يتميز بالوضوح وعدم التناقض، يقول في كتابه الذي نشر بعد موته بمدة طويلة؛[٢٥] ألا نكون هنا بصدد شرعنة الذاتية؟ - سنعود إلى نقاش العلاقة: الذاتية/ الموضوعية لاحقًا – لكن لنقارب الموضوع، مبدئيا، من خلال "الذاتية الانتقائية" عند إدنغتون Eddington[٢٦]، حيث يمكن استنباط عدد من القوانين العلمية دونما حاجة للتجربة، أي تجربة؛ بل ما بال بوانكاريه Poincaré[٢٧]، أحد رواد التيار الحدسي البنائي، يجعل قوانين العلم مجرد قناعات تعسفية لا علاقة لها بالعالم الواقعي أصلا!

إن أي فهم "ميكانيكي" للتجربة يوقعنا، عن وعي أو غير وعي، في فخ "التجريبية الميكانيكية"؛ ما سينتهي بنا إلى تسطيح "التجربة"، أو نوع من مصادرة لوك Locke: "ليس هناك شيء في العقل لم يكن من قبل في الحواس."[٢٨] إلا إذا طعّمنا المصادرة بحقنة لايبنتز Leibniz "باستثناء العقل نفسه."[٢٩]

١/٢-الذاتية مقابل الموضوعية:

لنا عينان نبصر بهما، وما لا ننتبه إليه غالبا هو أن لكل عين زاوية رؤية مختلفة عن الأخرى. يمكنك أن تضع أصبعك أمامك ثم تغلق إحدى عينيك، وفي الوقت الذي تعيد فيه فتحها تغلق العين الثانية، ثم كرر العملية عدة مرات... سترى أن أصبعك يتحرك: أصبع واحدة وزاويتا رؤية مختلفتان. ما نريد قوله هو أن الشخص الواحد يمكنه أن يرى الموضوع الواحد من خلال أكثر من زاوية، فما بالك لو كان الأمر يتعلق بأكثر من شخص؟

نعرف أن "الذات" هي الإنسان المتمتع بالوعي والإرادة، وأن "الموضوع" هو المستقل عن الذات، الذي تؤدي إليه المعرفة؛ مع أن الذات يمكنها أيضا أن تتحول إلى موضوع تؤدي إليه المعرفة. من هنا فالتاريخ يجري خارج الذات، رغم أن للذات أثرا فيه، يصغر ويكبر وفق قدرة الذات على تفعيل "محور السلطة"[٣٠] داخل الجماعة؛ وعليه فرجل الدين والبرلماني ورئيس الدولة والفاعل الاقتصادي الكبير... لهم من التأثير أكثر مما لغيرهم من عامة الناس، رغم أن الجميع ينحت - بشكل متفاوت - جسم التاريخ، دون أن يُفهم من هذا دعوة للاصطفاف إلى جانب المجدين لـ"الأفراد البارزين" كما تفعل البراغماتية، وليام جيمس James[٣١] وأضرابه، وقبله لأدرية كارلايل Carlyle[٣٢]. لا نقصد بالذاتية أثر الذات في تأويل وثيقة تاريخية ما، فهذه مسألة ثانوية جدًا، لأن أي قراءة تخفي أيديولوجية، ومع كشف هذه الأيديولوجية ينكشف مقدار الذاتية في التأويل. نريد أن ندفع بالنقاش أبعد من هذا قليلا، أي "الذات" و"الموضوع": نقطة الخلاف الأساس في "علم التاريخ" أو بالأحرى قوانين هذا العلم.

ليس هناك أي إمكانية لفهم قوانين السيرورة التاريخية، قال دلتاي Dilthey وهو يحاول تخليص التاريخ والعلوم الإنسانية من ضغط السيكولوجيا، حتى يصير "الفهم" أكثر موضوعية[٣٣]؛ بعد أن انتقد الفكر التاريخي وتساءل عن حدوده وموضوعيته.[٣٤] علم التاريخ "تجريد مفرد" لا يتيح أكثر من "علاقات" بين أحداث وظواهر لا تسمو إلى مستوى "القوانين" التي هي سمة العلوم الطبيعية، أي علوم "التجريد المعمم"، قال ريكرت Rickert[٣٥]: فهل فهم هؤلاء الناس التاريخ/الموضوع كما حددناه؟

التفاعل بين "الذات" و"الموضوع" مدرك بالبداهة وفق مبدأ "الحرية"، بالمعنى الذي نصوغه لاحقا، والتي تؤطرها وتوجهها "رموز السلطة"؛ أما الذاتية التي نقصد فليست ذاتية المحايثة (البنيوية) حيث الموضوع يرتبط ارتباطا مكينا مع الذات، بل الذاتية التي تفعل في التاريخ بما هو موضوع وتنفعل به بما هو ظروف (في علاقة جدلية)؛ قبل أن تتفاعل معه بما هو علم.

دراسات

بمعنى أن الذات تغير في الموضوع، لكن هذا لا يعني أن توقف الذات عن الفعل والحركة، يعني توقف الموضوع/التاريخ، عن الفعل والحركة، بل حتى لو توقفت جميع الذوات عن الفعل، وهذا افتراض مستحيل، فإن الموضوع/التاريخ سيستمر في حركته، لأن توقف الذوات أيضا حدث في التاريخ. من هنا ينبغي فهم "موضوع" التاريخ كموضوع مستقل منفصل عن "الذات" أي كأي موضوع لأي علم آخر من الموسومة بالتجريبية، لكنه - بحكم طبيعته - يبدو أكثر ارتباطا بالذات، إلى درجة توهم بأنه مرتهن بها. ربما هذا بالضبط ما جعل راسل Russel[٣٦] يحتار في تحديد هوية "الوقائع" ما بين الفيزيقي والنفساني وينتهي إلى أنها لا هذا ولا ذاك: إنها محايدة.

"وقائع محايدة" هذا فهم "الوضعية الجديدة" مع راسل، مع جماعة فيينا (كارناب Carnap وأمثاله[٣٧]، حيث تتجسد التجريبية الميكانيكية، كخطوة أولى ممهدة للاتجاه نحو قارة الاستقراء[٣٨])؛ ثم جمعية برلين الفلسفية العلمية (رايشنباخ Reichenbach وهيمبل Hempel[٣٩]) لكن بصياغة أكثر جدلية لسببية الوقائع أي باعتبار السببية/العلية مدركة بالوعي لكنها خارجة عنه، أبنية مستقلة من العلاقات، علما بأن أسباب الوقائع في التاريخ "محددة" و"مفتوحة"؛ محددة في "رموز السلطة" ومفتوحة لأن "جينومها"، أي قائمتها الحصرية، تظل غير مكتملة؛ وهذا بالضبط ما يعقد رصد "القوانين" التي تحكمها لكن ليس إلى درجة الاستحالة، كما اعتقد دلتاي وريكرت.

أسبابنا المحددة هي "رموز السلطة" التي تدفع باتجاه الواقعة/الحدث (الأثر أو المعلول) مع وجود "رموز سلطة" أخرى في الواقع موازية للحدث، وتبدو غير فاعلة فيه، لكننا نؤمن يقينا بأن لكل حدث سببه (رمز/رموز سلطته)، هاهنا يتكشف واحد من تأملات إنجلس[٤٠] Engels العميقة في انتقاد "اللاأدرية"، الهيومية والكانطية، وتثوير تصور هيغل للصدفة والضرورة: إن الظاهرة أو مركب الظواهر، مهما كان تعقدها، ومهما كانت الصدف التي تتأسس عليها متعددة، تظل في النهاية محكومة بقوانين طبيعية؛ مع إضافة ملاحظة جوهرية لتأمل إنجلس، تؤكد على أن الإنسان عنصر طبيعي أيضًا.

بهذا المعنى يصبح التاريخ، شأنه شأن أي علم تجريبي آخر، معرفة موضوعية متطورة تصقلها الخبرة وتوجهها نحو الدقة باعتماد التفكير المنطقي والوقائع للخروج بالتعميمات والقوانين عبر تحليل "علاقات السلطة" البسيطة والمركبة. لكن دعونا ندفع بالنقاش أبعد، مرة أخرى، لنقول: تتدخل الذات، بدرجات متفاوتة، في دراسة العلوم الموسومة بالتجريبية/الحقة أيضًا. ذلك أن افتراض موضوعية هذه العلوم موضوعية مطلقة، يفترض أن تؤدي إلى نتائج مطلقة وقوانين نهائية، أو "حقائق مطلقة"، وهذا ما لا تدعيه هذه العلوم نفسها؛ فكل يوم نسمع عن قوانين فيزيائية تهدم قوانين سابقة؛ نظريات طبيعية تقوض نظريات طبيعية سبقتها... وهذا لا يعني فقط هدم السابق وتجاوزه، بل يعني أيضًا أن السابق وقع، عن قصد أو غير قصد، في قياسات أو استدلالات أو استنتاجات فاسدة... لأنه وقع في الخطأ/ الغلط، فمن أين تسلل إليه هذا الخطأ؟

إن "الطبيعي"، موضوع الدراسة، تحكمه قوانين واحدة موضوعية مستقلة عن ذواتنا، فلماذا نكتشف، كل مرة، قوانين جديدة "لموضوعي" واحد؟ الجواب لا يحتمل أكثر من واحد: لأن الذات(ية) تدخلت بكل بساطة. وهكذا فتدخل ذات(ية) هذا العالم (الطبيعي/"الحق")، أو ذاك، هي التي تجعله لا يصل إلى القانون الحقيقي (المطلق) في النهاية، إنها الثغرة التي تتيح إمكانية تجاوز القوانين المكتشفة دائما.

"الخطأ/الغلط" نتاج "اغتراب"[٤١] الذات في الموضوع، إنه انعكاس مقدار الذاتية في موضوع الدراسة: "موضوعية مجردة" تعني حقائق صافية و"قوانين مطلقة" وهذا عصي المنال من دون شك، لكنه ليس مستحيلا في تصوراتنا، ما يدفعنا باستمرار للبحث عنه، لأنه غاية العلم.

عدة ملايين من المصابين بالإيدز ينتظرون الخلاص من هذا الوباء المميت، ليظهر علاج يزعم لنفسه أنه يوقف تطور المرض؛ بعد ذلك يظهر أن العلاج المزعوم تأسس على فهم خاطئ لقوانين تطور الإيدز في الخلايا المصابة، وأنه عوضًا عن إيقاف تطورها كان يقوم بتسريع انتشار المرض، وبالتالي التعجيل بوفاة المصاب، أي عكس ما يراد من العلاج تماما[٤٢].

مَنْ يقف وراء هذا الخطأ -وهذا مجرد مثال من العلوم التجريبية/الحقة -؟

إنه الإنسان، "الذات" التي أوّلت قراءة القانون وقرأته وفق فهم خاص، ربما بحسن نية، (وما يفيد حسن النوايا فما بالك عندما تكون سيئة؟)؛ ما يهمنا ليس محاكمة النوايا بل تدخل الذاتية في موضوع يفترض أنه خارج عن الإنسان ومستقل عنه، أي "موضوع موضوعي".

من داخل حقل الفيزياء، المتباهي بـ"موضوعيته"، حد التعالي على باقي العلوم، قال مبتكر النسبية يوما: كل شيء يبدو ثابتا إلى أن تبدأ بمراقبته؛[٤٣] ماذا يعني هذا؟ تجيبنا الفيزياء الذرية: لو راقبنا الذرة سنرى أنها تتكون من نواة (موجبة) تحيط بها إلكترونات (سالبة) تدور باتجاه معاكس لعقارب الساعة؛ وماذا بعد؟ لو راقبنا النواة لوجدناها تتكون من جزيئات تدور باتجاه عقارب الساعة؛ ثم ماذا؟

ثم ماذا؟ أجريت أبحاث عديدة، خلال الخمسين سنة الماضية، لمراقبة ما يجري داخل الجزيئات. أول دراسة توصلت إلى أن هناك جزيئات أصغر داخل الجزيئات تدور باتجاه عقارب الساعة؛ لكن دراسة ثانية، أجريت بعدها، توصلت إلى أن

الجزيئات تدور عكس عقارب الساعة؛ لذلك استدعى الأمر إجراء دراسة ثالثة "مُحكِّمة"، حول الموضوع نفسه، ولشد ما كانت المفاجأة عظيمة عندما توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزيئات "فصامية"، أي أنها تلف بكل اتجاه. ثم توالت الأبحاث لتخلص في النهاية إلى أن هذه الجزيئات تدور وفق الاتجاه الذي يفكر به المراقب، أي الباحث: إذا فكر بأنها ستدور يمينا ستدور يمينا، وإذا فكر يسارًا ستدور يسارًا! ألا إن هذا عجيب حقًا![٤٤]

لقد انزلقت العلوم الموسومة بـ"الحقة" منزلقا خطيرا عندما افترضت، منذ البداية، أنها ستتناول بالدراسة مادة موضوعية، أي مستقلة عن الذات، وبحكم أنها – المادة المتناولة بالبحث – "موضوعية" فالعقل يفترض بأن قوانينها لا بد أن تكون كذلك أيضا؛ وبما أن هذه المادة "موضوعية" وقوانينها "موضوعية"، فإن هذه العلوم موضوعية بالضرورة: مقدمات مخاتلة، واستنتاج فاسد.

إذا قلنا بأن القشرة الأرضية، مثلا، "موضوعية" (من حيث كونها موضوعًا موجودًا في الطبيعة باستقلال عن ذواتنا) والقوانين التي تحكمها (القوانين الموجودة فيها والتي تحكمها فعلاً) "موضوعية" كذلك، فإن ذلك لا يعني أن علم طبقات الأرض (الجيولوجيا) علم "موضوعي" بالضرورة، لسبب بسيط هو أن القوانين التي قد يصل إليها هذا العلم، قد لا تكون هي القوانين الموضوعية الحقيقية التي تحكم تطور القشرة الأرضية (المثال أعلاه)، كل ما هناك أن هذا العلم يحاول تقريبنا كل مرة، ووفق شروط معينة، من القوانين الموضوعية الحقيقية، التي نظل نجهلها باستمرار، لأننا ما نكاد نمسك بتلابيبها حتى تنفلت منا من جديد: من هنا نسبية هذه العلوم ومن هنا، وغير هنا، ذاتية العلماء.

فليس مجرد ادعاء دراسة الموضوع فيزيائيا كاف بذاته ليصبح "علم الفيزياء" موضوعيا؛ لنفتح نقاشا مع عالم فيزياء ليبرهن لنا بأن علمه "موضوعي حق": لنسلم أولا بأنه سيدرس المادة الموضوعية؛ ولنسلم، ثانيا، بأنه سينطلق في بحثه العلمي للكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم هذه المادة الموضوعية؛ السؤال: هل هذا كاف لإصدار حكم على الفيزياء بأنه علم موضوعي، لمجرد أنه يزعم لنفسه بأنه يدرس مادة موضوعية ويسعى للكشف عن قوانين موضوعية؟ أم أن هذا الحكم لن يكون صحيحا إلا إذا توصلت الفيزياء إلى القوانين النهائية "الحقيقية" (الموضوعية الحقيقة) التي تحكم المادة موضوع الدراسة؟ من يزعم بأنه توصل إلى تحديد المطلق، له الحق في أن يزعم بأنه موضوعي موضوعية مطلقة.[٤٥]

أكثر من ذلك، عندما نفتح نقاشا معرفيا حول العلوم – بما فيها الموسومة بالحقة – فإننا لا نناقشها بأدواتها وقوانينها الخاصة، بل نناقشها وفق مناهج وأدوات من خارجها. أي عندما نفتح مجالا للمقارنة بين الجيولوجيا والفيزياء والبيولوجيا (من العلوم "الحقة") أو حتى عقد مقارنة بين فروع "العلم الحق" الواحد – الفيزياء مثلا – فإننا لن ننطلق من قانون الجاذبية ونظرية النسبية وفيزياء الكوانطا... إذ إن هذه تفيدنا في المعرفة الفيزيائية المخبرية (محتوى علم الفيزياء) وليس في إصدار أحكام قيمة على دقة هذا العلم، إذ إن النقاش يستند على إبستيمولوجيا مغايرة (أدوات منطقية) خارجة عن محتوى هذا العلم. بمعنى آخر إذا فتحنا نقاشا مع عالم فيزياء حول "دقة" هذا العلم، فإنه لن يعتمد الكوانطا ونموذج روثرفورد للذرة وكيفية احتساب أعمار النجوم انطلاقا من ألوان الضوء... سيعتمد هذه المعرفة العلمية أمثلة لتأكيد وجهة نظره، هذا أكيد، لكن هذه المعرفة العلمية "الدقيقة" شيء، ووجهة نظره حول مدى موضوعية علمه شيء آخر يستند فيها إلى أسلوبه في الجدل والحوار وغير ذلك من أساليب المنطق والقدرة على الإقناع، ولو افترضنا العكس لكان هذا النقاش قد أغلق منذ زمن بعيد.

ثانيًا: تجريبية المعنى

٢/١-لغة التخاطب العلمي

يقول فيصل دراج فيما اعتبره تقديمًا لكتابه "الرواية وتأويل التاريخ"[٤٦]: "المؤرخ يقول قولا سلطويًا نافعًا ولا يتقصى الصحيح ويوغل في التهميش إلى تخوم التزوير"، ولهذا يقوم الروائي "بتصحيح ما جاء به المؤرخ"؛ نقول هذا قول أدب لا قول علم.

ترتفع لغة التاريخ/العلم عن لغة الأدب/الفن، حتى لو كتب التاريخ بلغة أدبية؛ ذلك أن الأدب/الإبداع لا يحتاج إلى اختبار/تجريبية، لأن لغته مكتفية بذاتها. ينفر الأديب/المبدع من الناقد (بما فيه الذي ينتمي لجنسه الأدبي)، لأن المبدع يرفض السؤال والمساءلة ويأنف منهما. لا يستطيع الأديب (في نص الإبداع) أن يجيب بأكثر من لغة أدبية إبداعية في النهاية، تستند إلى بناء منطقي داخلي "أدبي" بدوره، لأن الأدب/الإبداع (ومن ثَمَّ النقد، في مستوى ثان، ثم نقد النقد، في مستوى ثالث) وثن مقدس، مستعص على العقل، جماليته ولغة إقناعه فيه، وهي بطبيعتها تختفي وراء المبهم الماسي. أما التاريخ فلا يستطيع (حتى لو أراد ذلك) أن يتجنب السؤال، لأن غايته في النهاية الكشف عن العلة والمعلول، فهو يبتدئ بالسؤال وينتهي إليه؛ والأجوبة تفترض بالضرورة الإحالة على التجربة، ومنطقه يختلف عن منطق الأدب؛ لكن أين تبتدئ علاقته بالعلم، وأين تنتهي (إذا سمحنا لأنفسنا بالحديث عن بداية ونهاية)؟

"اعلم أن لكل طائفة من العلماء ألفاظا يستعملونها، وقد انفردوا بها عمن سواهم كما تواطؤا عليها لأغراض لهم فيها."[٤٧] ولذلك تشاء طبيعة العلوم أن تبدع مصطلحاتها الخاصة التي تجعل أي شخص، مسلح بحد أدنى من المعارف، قادرا على التمييز بين صفحة رياضيات وصفحة جيولوجيا

دراسات

وصفحة تاريخ[٤٨]. فالنقطة والمستقيم والكسور والجذور التربيعية... مصطلحات الرياضي وعدته؛ والميكا والكوارتز والمارن والفيلدسبات واللافا والبرانكوس... مصطلحات الجيولوجي وعدته؛ والعنكبوت البرازيلية والخنفس الياباني وطلع النباتات واليخضور وخياشيم الأسماك والحمض النووي... مصطلحات البيولوجي وعدته؛ والحروب البونيقية وورق البردي والخراج والليمس والفيودوم... مصطلحات المؤرخ وعدته؛ فأين المشكلة؟

المشكلة! ظاهريًا يبدو أنه ليس هناك من مشكلة، لكن كلما أمعنا فيها النظر إلا وزادت تعاظمًا واتساعًا (استشكالاً) بحيث تتحول بالنسبة للتاريخ إلى "مشكلة المشاكل". (أولاً) في الوقت الذي تعمل فيه العلوم "التجريبية" على ضبط أكبر قدر ممكن من مصطلحاتها[٤٩]، ينحى التاريخ نحو المفاهيم واللغة التي تبدي هامشًا رحبًا من الذاتية، بحيث لا نجد فيه إلا قدرًا ضحلاً من اللغة الاصطلاحية المتوافق عليها. (ثانيًا) تتدرج العلوم "التجريبية" من المصطلح المفرد إلى المصطلح المركب، فالمسلمات والقوانين ثم النظريات. وهكذا؛ فالنقطة والمستقيم مثلاً مصطلحات مفردة، والمتوازيان مصطلح مركب، ومن نقطة خارج المستقيم يمر متواز واحد ووحيد مسلمة، والهندسة الأوقليدية نظرية؛ والقشرة الأرضية مصطلح مفرد، والليتوسفير مصطلح مركب، والليتوسفير يطفو فوق الأستينوسفير مسلمة، وديناميكية الصفائح نظرية؛ فكيف تجري الأمور بالنسبة للتاريخ؟

يقولون بأن التاريخ يستند في أصوله إلى مذهبي "التعددية" و"الاحتمالية"، وهو لذلك يفتقر لخاصية التجربة واللغة الدقيقة التي هي ركيزة العلوم الحقة. لكن رغم ذلك، وعندما أعلن ماركس عن نظريته في التاريخ، التي وسمها بالعلمية، والتي زعم بأنها تقبل التجربة والتطبيق، فإنه لم تمض بضعة عقود حتى أصبح جل المؤرخين من حواريه[٥٠]، كيف لا وها النظرية أمام عينيك تجرب وتطبق في الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية والصين وكوبا وثلثي المعمور... فما حاجتها بعد هذا إلى تجربة (مخبرية) أو برهان؟

بالتجربة نفسها التي دعمت النظرية، سقطت هذه أيضا بالتجربة، وأصبح حواريوها يخجلون من الانتساب إليها؛[٥١] إذ كيف ينتسبون بعد إلى نظرية دلت التجربة على أنها ليست علمية، ولا عملية؟ سقط الاتحاد السوفياتي، وسقط أباطرته. يحلو لفلاسفة العلم أن يقارنوا، فيما يتعلق بالتاريخ والعلوم الحقة، بين سقوط الأباطرة وسقوط أوراق الأشجار مثلا. يسقط الأباطرة لأسباب مختلفة، كل إمبراطور يجثم خلفه ركام من الأسباب، ظروف فريدة أدت لسقوطه، بينما تسقط أوراق الأشجار جميعا لسبب واحد هو "الجاذبية"!؟

هذا هو الفرق بين العلم "الحق" والعلم "اللاّ حَق" – كأنه علم باطل – لكن مثال "الجاذبية" ينطوي على مصادرة فاسدة، لأن أوراق الأشجار أيضا لم تسقط لنفس السبب، ولا في نفس الظروف: فهذه سقطت بسبب التآكل وتلك بسبب الحشرات والثالثة بفعل الرياح وهكذا... فتتعدد الأسباب هنا تماما، كمثال الأباطرة، إلا أن الحالة الأولى (حالة الأوراق) اخترع لها الفيزيائيون مصطلحًا جامعا موحدا لا ينظر إلى هذه الاختلافات الجزئية اصطلحوا عليه بـ"الجاذبية" وراحوا يبحثون في أصوله، وأبعاده، وقوانينه حتى وصلوا إلى "الجاذبية الكونية"؛ بينما تاه المؤرخون (في حالة الأباطرة) وراء التآكل، والحشرات، والرياح... وغفلوا عن المصطلح الجامع الموحد/"الجاذبية"! علينا إذن ابتكار "المصطلح" أو بالأحرى مصطلحات التاريخ؛ حتى لو أثار ذلك حفيظة بوبر Popper الذي يرى بأن التعاريف الاختزالية عادة ما تكون مجدبة بسبب الخصائص المفتوحة للمفاهيم العلمية؛[٥٢] رغم أن المناهج النظرية لعلوم الطبيعة ومناهج العلوم الاجتماعية في الأساس واحدة،[٥٣] ويترجم هذا الجدب أكثر عند استخدام المناهج التاريخانية[٥٤].

يقولون:[٥٥] "إن أهداف العلم هي الفهم والتنبؤ والضبط... بيد أن دور التنبؤ ينعدم في كثير من فروع العلوم غير التطبيقية". ورغم ذلك لا يجب أن يجرفنا "الاتجاه التجريبي" نحو الانحياز الفج إلى الاكتشافات والاختراعات على حساب الأفكار والمفاهيم و/أو المصطلحات التي تؤسس في كثير من الأحيان، رغم منحاها اللاتجريبي، لكثير من النظريات العلمية. بل إنها قد تؤسس "للعلم" لأن غاية العلم، بما في ذلك (بل خصوصا) "التجريبي"، تقوم على حكم قيمة[٥٦]. فليست "تجريبية" العلم هي التي تبرر وجوده، بل "غايته" وأهدافه التي لا يمكن أن تكون في النهاية إلا "قيما" تنبؤية تبشر "بالخير" للإنسان.

لقد سبق لأنصار البيولوجيا[٥٧] (نموذج إرنست ماير) أن نبهوا إلى أن الفروقات الموجودة بين الفيزياء والبيولوجيا (وكلاهما من العلوم الموسومة بالتجريبية) أوسع من تلك الموجودة بين البيولوجيا (أحد فروع العلم التجريبي) والتاريخ (الذي يعتبر من العلوم الإنسانية)؛[٥٨] ومع هذه المفارقة يصبح من التضليل القيام بعملية كالتي قام بها كار[٥٩] Carr سنة ١٩٦١ عندما قارن بين التاريخ والفيزياء ليخرج بخمسة فوارق أساسية أهمها، في نظره، أن التاريخ لا يعلمنا دروسا، ولا يمنحنا القدرة على الاستنباط؟

من حسن حظ التاريخ، وربما من سوء حظه أيضا، أن يتنطع رجال من خارج البحث التاريخي للمنافحة عنه.[٦٠] من حسن حظه لأن أي دعم له من طرف أي اختصاص علمي آخر، لا يمكن إلا التنويه به رغم ما قد يعتوره من عيوب منشأها أساسًا عدم الاختصاص، هذا أولا، وهو يقودنا ثانيا، إلى أن

أصحاب الاختصاص من داخل التاريخ، يقفون موقف المتفرج مما يجري من نقاش حول حقلهم المعرفي، إلى درجة أن فرانسوا دوس أصدر حكما قاسيا على المؤرخين، الفرنسيين بالذات، عندما قال: "من تقاليد المؤرخين الفرنسيين أنهم مصابون بالرهبة من الفلسفة"، وهذا من سوء حظ التاريخ.[٦١]

لنذكر أولاً بأن جميع المناهج الإبستيمولوجية حول فلسفة العلوم، تجنح نحو "أرخنتها"؛ فهي لا تستطيع أن تبني نظرية "للمعرفة" بشأن العلوم "الحقة" دون البحث في أصولها وتطورها، أي "أرخنة هذه العلوم". ورغم ذلك فإن مشكلة العلوم الحقة للانفلات من ربقة التاريخ، لا تكمن في صياغة نظرية للمعرفة بشأن هذه العلوم، وهي نظرية لا يمكن أن تكون إلا تاريخية (بدءًا من المنهج الاستقرائي إلى منهج "التضمين المعرفي" لكيكوك لي[٦٢] Keekok Lee، مرورًا بالافتراض الاستنباطي "H. D" والتجريبية المنطقية "L. E" لمدرسة فيينا ونموذج همبل[٦٣] Hempel المستند إلى مسلمات كونية منطقية "D. N"...)؛ بل المشكل الجوهري والأعمق، في نظرنا، أن العالِم حتى وهو داخل مختبره التجريبي للبحث عن أجوبة فلكية أو كيماوية أو فيزيائية أو رياضية أو بيولوجية... مكبل في النهاية بأسئلة تاريخية: متى حدث الانفجار الكبير؟ كيف هو شكل الكون، وكيف كان شكله الأول؟ هل يستطيع الجيولوجي الانفلات من التاريخ عند دراسة التشكيلات الجيولوجية؟ وهل هناك دليل علمي تاريخي (أو تجريبي) واحد يبرهن على نظرية التطور[٦٤] التي أصبحت تُدَرّس كعقيدة دوغمائية في المعاهد والجامعات؟ ما هي الدلائل على "الحساء"، المفترض، الذي ظهرت فيه الحياة أول مرة؟ مم تركب؟ وكيف تفتقت الحياة في نقطة/لحظة (نقطة ماء ولحظة زمان)؟ وما هو أصلها؟ ولماذا ظهرت ولم تكتف بحالتها الهامدة الأصلية؟.[٦٥]

يمكن بالطبع وضع قائمة مفتوحة بأسئلة تاريخية ممتدة، يدرك كل عالم "حقيقي" أن همومه ومشاكله العلمية تبتدئ بها، وتنتهي عندها، كما يدرك أن بعض الأجوبة، إن تأتت، قد تعصف حتى ببعض العلوم "الحقة" الراهنة، كما حصل سابقا مع السيمياء، التي كانت جزءا من الكيمياء، والتنجيم الذي كان جزءا من الفلك، والشعوذة التي كانت جزءا من الطب... لكنها لن تعصف بالتاريخ، هذا شيء أكيد.

قدمنا آنفا مثال سقوط الأباطرة (في حقل التاريخ) وسقوط أوراق الأشجار (في الفيزياء)، ورغم أن هذا المثال قدمه آخرون غيرنا[٦٦]، إلا أنهم لم يتساءلوا ماذا كان سيحدث لو أن الفيزيائيين لم يكتفوا "بالجاذبية" كقانون، وراحوا يبحثون في حكاية كل ورقة من أوراق الأشجار، لمعرفة قصة سقوطها بحذافيرها وجزئياتها المملة الرتيبة؟ ألا يبدو التاريخ – في هذه النقطة على الأقل – أكثر دقة حتى من العلوم الفيزيائية، لأنه لا يكتفي بذكر حادثة السقوط بل ينقب في حيثياتها وتفاصيلها؟[٦٧]

إن هذه الحيثيات والتفاصيل والجزئيات... هي ما سميناه في مكان آخر بـ"الحدث خارج التاريخ"[٦٨]، لكنها تبقى عبثية أثناء البحث إذا لم يتم تطعيمها بحقنة القوانين العامة، تماما مثل العبث الذي يواجه أي فيزيائي لا يكتفي بالجاذبية كقانون عام، وينطلق في مغامرة للبحث في تفاصيل "سقوط أوراق الأشجار".

لقد اكتفت الفيزياء بالقانون العام (بعد أن أرست قاعدة اصطلاحية)[٦٩] فأراحت واستراحت، بينما راح التاريخ ينقب في دقائق الجزئيات فتعب، وأتعب. نقول كلما ابتعد المؤرخون عن البحث في القوانين العامة، وغاصوا في حكي التفاصيل إلا وابتعدوا عن العلم الموضوعي وانجرفوا نحو الذاتية: إن البحث في سرد التفاصيل أمر ممتع، ومطلوب، لكنه إذا لم يقترن بقاعدة اصطلاحية متوافق عليها، وقوانين عامة موجهة، سيسحبنا بعيدا عن العلم، ويقربنا من قارة الفن؛ من هنا حيرة المؤرخين في تصنيف "حرفتهم"؛ فما الذي ينقصنا في حقل التاريخ وانتبه له الآخرون في العلوم المدعاة "تجريبية"؟ إنه اللغة العلمية الدقيقة.

٢/٢- التاريخ والإرادة الحرة

يعرف التاريخ، من بين ما يعرف به، بأنه الحدث في الزمن/المكان؛ وعليه فالمؤرخ لا يدرس بنية الزمكان، لأن هذا شأن الفيزيائي، بل يدرس ما يقع فيه من أحداث، فيتعامل معه كمعطى ويقسمه لتسهل دراسته منهجيا؛ أما تعريف الحدث فبسيط ومركب في آن: كل ما يقع في الزمكان من وقائع هو أحداث، منها ما وقع، ويقع، باستقلال عن الإرادة البشرية، وهذا التاريخ الطبيعي، والإنسان يتعامل معه بما هو كما هو؛ لا تنخرط أحداث التاريخ الطبيعي فيما هو بشري إلا حين تثبت علاقتها الوظيفية به؛ ثم هناك الوقائع/الأحداث البشرية وهي من طبيعة إنسانية، وهي في تحديدها الأولي تدخل في مجال السِّيَر ما دامت أحداثا مفردة، تخص الأفراد، ولا تصبح تاريخية إلا عندما تؤثر في الجماعة، وفائض عن الحاجة التذكير بالعلاقة الجدلية القائمة بين السير والتاريخ، كما بين التاريخين: الطبيعي والبشري.

الحدث هو أيضًا المفهوم المركزي في نظرية الاحتمال وفي الإحصاء، وهو يشير إلى تحقق إمكان ما في مجموعة معينة من الظروف؛ فإذا وقع الحدث، بعد أن تتوفر له شروطه، نتيجة للضرورة، فإنه يوصف بـ"الأصلي"؛ أما إذا عرف بأنه لا يمكن أن يقع، رغم توفر الظروف اللازمة، فإنه يوصف بـ"المستحيل"؛ بينما يسمى الحدث الذي قد يقع وقد لا يقع بـ"الصدفة"؛"[٧٠] فما حظ "الصدفة"، وبأسلوب المخالفة "الإرادة"، من الحدث التاريخي؟

دراسات

يولد الحدث تحت ضغط رمز، أو رموز، السلطة؛ ويكون مقترنا في الحالة الإنسانية بالإرادة، وينبثق في السلوك. نقرر لذواتنا كما تفترض الحياة الروتينية برموزها المعتادة - بما فيها التي تولد نتيجة رموز طبيعية -[٧١]؛ ويقرر آخرون نيابة عنا في أمور غيرها، تحت مسميات عديدة: تمثيلية/ انتخابقراطية electocratie حينا وفردية/ مطلقة أو استبدادية أحيانا أخرى.

ليس حدث التاريخ مفصولاً فصلاً ميكانيكيًا عن الإرادة الحرة، المستقلة عن الطبيعة، كما اعتقد إنجلس Engels ذات يوم،[٧٢] إلا إذا كنا نتحدث عن تاريخ آخر غير تاريخ الإنسان، (لم ينتجه البشر، وغير موجه للاستهلاك البشري)؛ لكنها أيضًا ليست الحرية التي صاغها شوبنهاور،[٧٣] تلك الإرادة العمياء اللاعقلانية التي تقصي كل قوانين الطبيعة والمجتمع. تحضر إذن المفارقة، ما يستدعي استحضار مفهوم "البصيرة العلمية"، بالمعنى الذي صاغته به المادية الجدلية، لمباشرة الحل،[٧٤] أي استنباط المستقبل مما توفره تجارب الماضي وشروط الحاضر المحددة، مع الحفاظ على احتمال حدوث ما هو غير متوقع لأن المجتمع له عقل وإرادة حرة (ميرلوبونتي Merleau-Ponty)،[٧٥] بما هو مجموع "الأنا" التي تؤلفه، والتي تتصرف عن وعي وإرادة حرة هي أيضًا؛ فليمارس الإنسان حريته في استخدام حريته، بجميع المعاني التي ذكرها فروم Fromm[٧٦]؛ وليعتبر المؤرخ ما ينبثق عنها من أحداث من صميم مهنته.

لقد قيد سبينوزا Spinoza[٧٧] الحرية بقدرة الفرد على التصرف، أو ما سماه بـ"الحكمة الفردية"، ضمن "قانون شامل للطبيعة": فحيث "العقل" طبيعة و"المجتمع" طبيعة، "لا أحد يترك ما يعتقد أنه خير إلا أملاً في خير أعظم، أو خوفا من ضرر أكبر، ولا يقبل شرا إلا تجنبًا لشر أعظم منه أو أملاً في خير أكبر"[٧٨]؛ في حين رهن فيشته Fichte الحرية بالظرفية التاريخية التي يعيش فيها الفرد، مرددا مقولة كانط Kant بخصوص "القوانين الطبيعية العامة" التي توجه التاريخ، "خفية"، نحو مصيره/قدره، أو ما يسميه "الخيط الناظم" للتاريخ المؤسس على مجموع تصورات الأشخاص العقلانيين[٧٩]؛ وبما يتجاوز الممكن والحقيقي والضروري[٨٠]، أي الماضي والحاضر، و/أو بما تحيل عليه إيتيمولوجيا الكلمة اللاتينية advenir من معنى، ليجعل من المستقبل موضوعًا مُفَكَّرًا فيه أيضًا؛ وتأسيسًا عليه فإن الحرية لا تعتبر مُعطى "طبيعيا" بل "يجب عليّ أن أتصرف بحرية حتى أكون حرا"، يقول فيشته.[٨١]

ليس "الحكيم" وحده "الحر" تاريخيًا، كما قال سبينوزا[٨٢]، وليست "الظرفية" قيدًا لا يمكن الانفلات منه، كما ظن كانط←فيشته. سبينوزا المادي الهولندي، وفيشته المثالي الألماني: ألا يبدو أنهما قلبا الأدوار في هذه النقطة بالذات، رغم أن كليهما كان مصيبا؟ لا تعارض بين المقولتين، رغم أن الهولندي بالغ في قوله بأن الحكيم وحده يمكن أن يكون حرا.[٨٣] كلاهما كان مصيبا، يعني أن الفرد (مبدئيا) قادر على التصرف، والظرفية التاريخية (مبدئيا أيضا) تقيد حرية التصرف؛ فما الذي يمكن أن نضيفه حتى تتجاوز مقولتنا مجرد "التوفيق التلفيقي"؟

ما يمكن أن يكون إسمنتا لاحما بين المقولتين مقولة ثالثة/"إرادة الموت"، أي حرية الفرد في اختيار الموت؛ ليبدو الأمر عند نهاية التحليل أشبه بظاهرة "الطمر" - أو جزء منها على الأقل - التي تحدث في أعماق المحيطات، حيث لا يكف الخسف بالذرات المحيطية عن تدفق متواصل لجحيم من اللاقا الملتهبة، وحيث تعمل مياه الأعماق باستمرار على تبريدها وتصلبها: فلا الماء يطفئ النار على كثرته، ولا الصهارة تعمل على تبخر الماء رغم استمرار تدفقها.

تعمل الظرفية التاريخية على تحديد هامش حرية الإنسان وتقيد حريته،[٨٤] لكن الفرد يبقى في النهاية، وإذ تضيق كل الآفاق، حرا في اختيار ما تَقَرَّرَ في الذاكرة الجمعية بأنه "الأسوأ"، أعني الموت: مثل بطل "الجدار"[٨٥] الذي اكتشف فجأة أنه لا يريد أن "يموت كحيوان" بل يريد أن يفهم؛ ومن سوء حظنا أننا لا نعرف ما الذي يريد أن يفهمه بالضبط، لكن لأنه لا يستطيع أن يفهم فإنه على الأقل سيموت "على الوجه الصحيح وبالطريقة السليمة"؛[٨٦] ماذا يريد أن يفهم؟ وهل ما عجز بطل "الجدار" عن فهمه هنا هو ما شرحه سارتر Sartre في مكان آخر؟ "إن مشروعي نحو موت ما (الانتحار؛ الاستشهاد؛ النزعة البطولية...) أمر يمكن فهمه؛ أما مشروعي نحو موتي باعتباره إمكانية غير محددة، فقط للكف عن مزيد من الحضور في العالم، فأمر يستعصي على كل فهم!"[٨٧]

حرًا في اختيار الموت: الحرية التي قيدها الوحيد هي الإرادة، التي هي نفسها حرية (في التصرف)؛ إذ إن الفرد عادة لا يُقبل على "إرادة الموت"، فتنتج "التوازنية": لا الظرفية التاريخية تقيد الفرد وتكبله بإطلاق، ولا الفرد قادر على أن يكون حرًا بإطلاق أيضًا. وحده الذي يقبل على جميع الخيارات، بما فيها إرادة الموت، يوسع مجال حريته نحو "المطلق": "التضحية المسيحية" في تاريخها المبكر، "الجهاد" طلبا لـ"الاستشهاد" في الثقافة الإسلامية، "العنف الثوري" في الوعي الماركسي، "السيبوكو" و"الكاميكاز" في الإنجاز الياباني... كلها أشكال تعمل على إنتاج "الشهيد" الذي يؤمن بالحرية المطلقة عبر الاستعداد للموت من أجل قضية/مبدأ/فكرة... ويسعى خلفها؛ وراء "إرادة الموت" يختفي "رمز سلطة" أيديولوجي هو "الاستشهاد": ووحدها الأيديولوجيا تستطيع أن تنتج هذا النوع من الأفراد، لأننا نعرف بأن غريزة الحياة وحب البقاء أقوى لدى الإنسان من "إرادة الموت"، ولهذا قلنا بأن الإرادة هي القيد

دراسات

الوحيد للحرية. هكذا يتحول "الموت" ذاته (بصيغة المفرد أو الجمع) إلى دينامية تاريخية تدفع "محاور السلطة"، كما تدفعها الحياة سواء بسواء، وليثبت مرة أخرى أن "الدينامية التاريخية" غير قابلة للدمار، تماما كما الحال في "قانون حفظ الطاقة"[٨٨].

كتب همبولت Humboldt[٨٩] بأن تاريخ البشر يستحيل فهمه فهما علميا، لأن قوانينه محكومة بنشاط قوة روحية تتجاوز المعرفة.[٩٠] رأي همبولت صدى لإنكار الطبيعة الموضوعية للسببية عند هيوم Hume[٩١]، فاستباق ظاهرة ظاهرة أخرى لا يسمح أبدا باستنتاج أن الأولى علة والثانية معلولة، حتى لو تميزت الظاهرة بالتكرار في الزمان، وعليه فإن مصدر اليقين ليس المعرفة النظرية بل الإيمان. نتذكر بهذا الصدد حجته المفضلة، ضد الاستقراء: إن طلوع الشمس صباح اليوم والبارحة لا يقوم دليلا على أن الأمر سيكون كذلك غدا بالضرورة[٩٢]؛ لكن رغم تفهمنا لحجة "هيوم" إلا أننا نقول: إن الشمس ستشرق غدا، وهي ستشرق فعلا، إلى أن يثبت العكس، ليس عن إيمان بل عن تجربة استحالت لفرط ترددها إلى قانون. زعمت مدرسة "بادن" Baden (الكانطية الجديدة أو ريكرت ورفاقه) أن التاريخ علم الوقائع الفردية، والعلم الطبيعي علم الظواهر العامة، لذلك فالتاريخي يدرك الفرد والطبيعي يدرك العام. العلم الطبيعي تحكمه القوانين، والعلم التاريخي تحكمه القيم: علم "اللاّ قوانين"؟

هذا نوع من المصادرات التي توقع في "الدائرة الفاسدة" منذ البداية، إذ تنطوي على مغالطة/قفزة منطقية برهانها زائف لأنه قفز على واقع "العلم" كما هو، لا كما أرادته هي. فأمثلة "العلم الطبيعي" أيضا مفردة مخبريا، لكنها تعمل من خلال مجموع "المفرد" لأجل الوصول إلى نوع من "المطابقة" للخروج بالقانون (راجع مثالنا عن سقوط أوراق الأشجار) وهذا ما أغفلته مدرسة بادن بالنسبة للتاريخ. دعونا نستعير من الظاهراتية[٩٣] "قصدية الوعي"، حيث تستحيل "المعرفة" خارج "وعي" الذات بها، وعي مفعم بالحدس والانفعالات الشخصية وما شاكلها... هذا ما سقطت فيه مدرسة بادن، لكن مع ازدواجية في المكاييل – الذي ترفعت عنها الظاهراتية – حيث تفاعلت مع "الطبيعي" فانتهت إلى "القوانين"، وتعسفت على "التاريخي" لتنتهي إلى "القيم".

"رموز السلطة" أشبه بالمونادات التي طورها لايبنيتز Leibniz[٩٤]، والتي لم يتمالك لينين عن مدحها ذات يوم: "هنا نوع من الجدل عميق، رغم مثاليته ونزعته الكنسية"؛ لكن لا ينبغي فهمها على أنها واقع مادي وحسب، بل يجدر استيعابها كتعاليم أيديولوجية أيضا. إنها الدافعية الحقيقية التي تعمل على "تجديل Dialectisation" الإنسان مع واقعه، وتطويرهما (الإنسان والواقع) معا، ذاك الذي عجز الوضعي والكانطي الجديد – أقصد ماكس فيبر – عن ملامسته وإدراكه، رغم أن عبقريته تفتقت عن "تعدد" العوامل المحددة للفعل الاجتماعي[٩٥]، إلا أنه أبى الوصول إلى تجريد علمي للعلوم الاجتماعية.

التاريخ منفعل بـ"رموز السلطة" التي تحرك الفاعلين فيه (أفرادا وجماعات) وتدفعهم لتشكيل تحالفاتهم، أي "محاور السلطة"، تأسيسا على ما راكمته تجارب التاريخ نفسه؛ أما "السلطة" فمعطى طبيعي أبدي (يستغرق الإنسان والطبيعة)، يدركها العقل وتؤكدها الرؤية واللمس؛ إنها ما يجبر "أنانة Solipsisme" المحايثين على الانكفاء، لأنها في الواقع الموضوعي والوعي بصورة مكينة لا فصام بينها: إنها يقيني Apodictique التاريخ البشري. التاريخ يعني استحضار التجربة (وهذا الماضي) من أجل تمثّلها لتدبير الواقع (وهذا الحاضر)، والتدبير يعني بالضرورة التوقع، أي الهندسة، (وهذا يحيل على المستقبل).

عندما درس تيراس Terrasse التجربة الإدريسية في المغرب، التي انتهت سنة ٣٦٣هـ/٩٧٤م بنفي الأدارسة إلى الأندلس، كتب يقول: "وهكذا وضع الحد لأول سلالة شريفة حكمت المغرب بعملية أمنية."[٩٦] يعلق العروي[٩٧] على هذه العبارة بأن فيها كثيرًا من اللؤم والتشفي، فالعبارة كتبت في جو متأزم بين ملك المغرب محمد الخامس والمقيم العام الفرنسي انطلاقا من سنة ١٩٤٦م؛ والعملية التي يومئ إليها تيراس هي التي سيقدم عليها الجنرال غيوم سنة ١٩٥٣م، أي نفي محمد الخامس.

نقول إن تيراس في العبارة السالفة لا يكتب تاريخا مضى وانقضى، بل يسجل أحداث مدة ماضية، ليس بمعنى الانقضاء فقط وإنما ماضية أيضًا في طريقها نحو المستقبل،[٩٨] إنه يهندس التاريخ: مادامت أول تجربة "شريفة" في المغرب انتهت بالنفي، فلماذا لا تنتهي هذه – العلوية – بالنفي أيضا؟ (تحضر الغاية فتحضر الإرادة).

يقترح هنا على الإقامة العامة سيناريو، من ضمن سيناريوهات ممكنة، للتعامل مع وضعية محرجة أواسط الأربعينيات من القرن ٢٠م، تقتنع به السلطات الاستعمارية وتنفذه سنة ١٩٥٣م. لا يهمنا، من المثال، ما جرى بعد ذلك من تفاصيل وجزئيات، وكيف انتهى الصراع، نترك ذلك للإخباريين، بل لا يهم حتى إن كانت الإقامة العامة ستأخذ بتوصية تيراس أم لا، ما يهمنا فعلا هو أن الرجل قد تحول في لحظة من اللحظات من مؤرخ إلى مهندس تاريخ، فهل كان يعي هذا التحول أم لا؟

قال بروديل Braudel ، منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بأن أفضل حظوظ أوربا لكي تبقى حية يكمن في توحيد قواها ومجالها في مجموع واحد[٩٩]؛ عبارة نرددها الآن جميعا

بخصوص الاتحادات الجهوية الاقتصادية (الاتحاد الأوربي EU؛ نافتا NAFTA؛ الآسيان ASEAN...) ما تحدث عنه بروديل كان سنة ١٩٨٤ والوحدة الأوربية تمت تدريجيا بعد ذلك بكثير (حتى نهاية القرن العشرين)[١٠٠]؛ عن أي شيء نتحدث إذن؟ عن نبوءة بروديل، عن عرافة أو تنجيم المؤرخ؟ إننا نتحدث عن هندسة تاريخ بكل بساطة.

هكذا يجب أن نؤول مفهوم "الاعتبار" في اعتقادنا. لا يعني "الاعتبار" الحزن والبكاء، السعادة والانبساط، الشماتة والتشفي... من حدث مضى! بل رسم أفق جديد، حدث جديد: من الحدث، وبالحدث، وإلى الحدث؛ من الحدث/الماضي، وبالحدث/الحاضر، وإلى الحدث/المستقبل المشرف. يتناول الباحث في تاريخ الحماية مجموعة من الوثائق، من بينها وثائق تتعلق بنفي محمد الخامس؛ يصنفها ويحللها ثم يعيد تركيبها، هذا هو التاريخ الذي نعرفه، لكن ماذا كان يفعل "تيراس" وهو يومئ بالإيحاء إلى نفي ملك المغرب سنوات قبل أن يتم النفي فعلا؟ هذا هو التاريخ الذي يجب أن نعرفه.

يلخص العروي[١٠١] مصير المغرب في الفترة التي تلت رحيل ابن خلدون إلى المشرق بقوله: "يصح القول إن ما تفوه به ابن خلدون من أحكام قاسية وتنبؤات متشائمة عن مستقبل بلاد المغرب وهو على أهبة الرحيل إلى المشرق، تحقق فعلاً كما لو كان حكمًا مبرمًا." لكنه يستنكر على التاريخ أن يتحول إلى فرضيات، وينكر على المؤرخين أن يشرعوا لها بابا؛ يقول: "يحلو للمؤرخين، قديمًا وحديثًا، أن ينساقوا مع الافتراضات: ماذا كان يحصل لو فعل المرابطون كذا أو تركوا كذا..."[١٠٢]

في العمق ألا يحلو للعروي أيضًا أن يمارس هذه الرياضة الذهنية، فيكتب عن الصراع الزناتي - الإدريسي حول فاس فيقول: "ولنفرض أن أهل فاس كانوا أصلاً من مغراوة، هل كان ينفعهم ذلك في شيء؟"[١٠٣]؛ ويقول: "وبعد أربعين سنة أعلن المعز بن باديس استقلاله عن الفاطميين. كان من الممكن أن يفتح هذا الإعلان صفحة جديدة في تاريخ المنطقة... لكن الخطوة التي أقدم عليها المعز تسببت بالعكس في كارثة..."[١٠٤]؛ ثم يقول عن احتلال الأغالبة لجزيرة صقلية: "عبر الجيش مرارًا مضيق مسينة واستطاع سنة ٢٣٢هـ/٨٤٦م أن يهاجم روما ويدخل إليها... لا شك أنه لو كان للمسلمين آنذاك مركز واحد للتخطيط والتنفيذ، أو لو كان على الأقل تفاهم بين الأمراء المسلمين لتقسيم مناطق النفوذ (كما فعل الأوربيون في فترات لاحقة) لصار التاريخ العام في غير الاتجاه الذي صار فيه."[١٠٥]

بين الإنكار والاستنكار تنتصب حقيقة واحدة طاف حولها العروي كثيرًا لكنه لم يقتحمها كما ينبغي، حقيقة أن المؤرخ الذي يستوعب التاريخ جيدًا لا يملك نفسه، وهو يكتب تاريخا وقع، أن يفترض في نفس الآن ما لم يقع، ويتصور ما يمكن أن يقع. ذكر العروي قوله: "لو كان للمسلمين آنذاك مركز واحد للتخطيط والتنفيذ..." أجل لم يكن لهم هذا المركز؛ لا يعني ذلك أنهم لم يكونوا يخططون وينفذون: كانوا يخططون للمعارك قبل دخولها، كانوا يخططون لعلاقاتهم الخارجية عبر السفارات والمراسلات والهدايا، كانوا يخططون لقمع الثورات وإخماد الفتن... لكن أي نوع من التخطيط؟ تخطيط آني لحظي، أما الوجهة العامة للتاريخ، هندسته - بناء على استراتيجية عقلانية - وتوجيهه لتحقيق مصلحة عُليا بعيدة فظلوا أبعد من ذلك؛ بعبارة أخرى كان تخطيطهم يسير أيضا ضمن مشيئة القدر الأعمى.

ولذلك، وكما لا يتردد المؤرخ، الواعي بحيثيات مهنته، في جذب الأزمنة الماضية إليه، ينبغي أيضا - وربما أكثر - ألا يتردد في الانفتاح على زمنه الحاضر والمستقبل. قال فروم Fromm: المستقبل هو الحاضر الذي سيولد؛[١٠٦] وقال بروديل Braudel: "لا أدعي تحديد مهنة المؤرخ... [لكن] بالنسبة لي فإن التاريخ هو مجموع التواريخ الممكنة، أي مجموعة من المهن المنتمية إلى الأمس واليوم والغد."[١٠٧]

خَاتِمَةٌ

نبدأ من حيث انتهينا: عجز الحكام المسلمون عن هندسة التاريخ، بناء على استراتيجية عقلانية توجهه لتحقيق "مصلحة عامة" بعيدة؛ بل عجزوا حتى عن هندسته لتحقيق "مصلحة خاصة" تضمن لهم الاستمرارية (دون أن يعني ذلك السقوط في أحلام "غلكاميش")؛ فلم يستفيدوا من تجارب التاريخ رغم ادعاء الاهتمام به، بما هو علم، وكأنهم راكموا مؤلفاته في خزائنهم استجداء للتندّر والنوم. ما وقع في الماضي يقع الآن بين ناظرينا: مازال الحكام يجهلون، أو يتجاهلون، بأن استمرارية "مصالحهم الخاصة" تتقاطع مع "المصلحة العامة" التي ظلوا يناصبونها العداء؛ بينما ضمنت "الدولة الحداثية" الغربية استمرارية أنظمتها السياسية من مدخل "الديمقراطية"، على عِلاّته، بعد أن توافقت عليه بناء على قراءة متأنية لتجارب الماضي؛ ثم نراها اليوم تخصص وزارات، أو وكالات عمومية، مدعومة بالأبحاث الجامعية ومراكز الدراسات المتخصصة، للتخطيط واستشراف المستقبل، لأنها استوعبت هندسة التاريخ. فهذا كان أول ما شغلنا في موضوع هذه الدراسة.

في هذه الأثناء تراجع المؤرخ (خصوصًا العربي والمسلم) عن جوهر مهنته، واكتفى بمراقبة "علوم" أخرى وهي تفرغها من محتواها الحقيقي، وتحوله إلى "أراخ"،[١٠٨] يكتفي بالمستوى الأول من مهنته (حفظ الماضي) ويحتفي بأمجاد "الدولة" ويعمل على شرعنتها تاريخيًا، ثم ورثنا نحن هذا الوضع؛ وبدل رفضه، والانقلاب عليه، عملنا على مأسسته أكاديميا في الجامعات. نقول: لا معنى لبحث تاريخي، وبالتالي مؤرخ، لا يبحث في زمنه الراهن، وينطلق من وقائعه؛ فتحليل الحاضر يكون المبدأ والغاية، والارتداد نحو الماضي لا يكون إلا استحضارًا للتجربة، وللمراهنة على تجويد المستقبل؛ وكان هذا ثاني انشغالات موضوعنا.

أما انشغالنا الثالث فكان استقصاء التجريبية التاريخية، باعتماد منهج مقارناتي، وانتهينا فيه إلى أن الحدث التاريخي يولد تحت ضغط رموز السلطة؛ ويكون مقترنا في الحالة الإنسانية بالإرادة، وينبثق في السلوك. نقرر لذواتنا كما تفترض الحياة الروتينية برموزها المعتادة؛ ويقرر آخرون نيابة عنا في أمور غيرها؛ لكننا نقرر في جميع الحالات بناء على مقارنة مع تجارب سابقة، وفي ضوء ما نستشرفه للمستقبل. يحاجج المعترض على هذا القول بقول آخر: وماذا عن المرة الأولى، حيث لا تكون تجربة سابقة؟ حيث لا تجربة سابقة لا يختلف التاريخ عن غيره من العلوم إذ تعترضها تجارب أولى أيضًا، تكون نواة لما يأتي بعدها. لماذا إذن نقبل "التجريبية" (مع نسبيتها وخصوصيتها) في باقي العلوم ولا نقبلها في التاريخ؟ لأننا ننتقل في التاريخ إلى "موضوع" للتجربة، يستحيل الإنسان نفسه إلى فأر تجربة، هو الذي اعتاد في العلوم الأخرى ألا يقنع بغير الفاعل، يجد نفسه مفعولا به دفعة واحدة وهو ما لا يرضي غروره السخيف وكبرياءه الأخرق. نقول مرة أخرى، ضدا عن نقاش العلم الحضوري والعلم الحصولي الذي قاده "هيوم": ليس علينا أن نضع أيدينا في النار حتى نثبت بأنها حارقة! ليس علينا أيضا أن نشعل حربًا حتى نثبت بأنها حارقة! لماذا تشتعل الحروب كل مرة إذن؟ سؤال وجيه؛ لكنه يأتي كل مرة ليؤكد القاعدة، التي دلت عليها التجربة، وليس ليثبت بأن الحرب قد كفت عن كونها حارقة.

قلنا في مقدمة هذا العمل: كأن ابن خلدون بتعريفه الشهير للتاريخ: "إذ هو في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول..." قد ألقى على المؤرخين سحرًا فما عادوا يرون فيه غير الماضي، ناقلين أو ناقدين؛ نقول الآن: لكنهم في الحالتين نسوا تتمة القول: "وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق." ما يحيل بالضرورة على صياغة القوانين، ما دامت تعتبر خلاصات التجارب في العلوم؛ أين أخطأ ابن خلدون إذن؟ لم يخطئ في اجتهاده لاستقصاء القوانين، بل في اعتقاده بقوانين (ومن ثم فلسفة) تاريخية خاصة بالعرب والمسلمين (ما انتهى به إلى العصبية)؛[١٠٩] والحال أن فلسفة التاريخ لا يمكن أن تكون إلا إنسانية عامة.

للتاريخ، كما العلوم الأخرى، قوانينه التي تحكمه، تأسيسًا على تجريبيته الخاصة؛ أثرنا هنا جزءًا منها/ القوانين، لكن صياغتها تحتاج لبيان مفصل وبناء حجاجي وضرب أمثلة... موضوع قد يؤلف الجزء الثاني من هذا البحث؛ قبل ذلك يحتاج ما تم تدبيجه هنا إلى قراءة(ات) متممة، متأنية، ناقدة.

دراسات

الهَوامِشُ:

(١) **المقدمة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص. ٣ – ٤. ودون أن يعني ذلك بأن ابن خلدون أول من اجترح "الإثم" (إثم سجن التاريخ في قمقم الماضي).

(٢) "تطلق لفظة التاريخ على الماضي البشري." قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩، ص. ١٢؛ "نطلق اليوم كلمة مؤرخ على كل من يهتم بالماضي." عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط. ٢، ١٩٨٨، ص. ٢١؛ وعندما قال بأن التاريخ هو الماضي الحاضر تمثل التاريخ/الماضي انطلاقًا مما يوفره الحاضر من وثائق وشواهد فقط. انظر **مفهوم التاريخ**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط. ٤، ٢٠٠٥، ص. ٣٨...؛ وقبل ذلك كان قد تحول إلى سادن للمضمون، وللمنهج، الذي اقتنع به، فما عاد يرى غيره: "إن هم المؤرخ الأول هو تفسير الخاص في صورته الخاصة... إذا قال: لا جديد تحت الشمس أو ادعى أن العاملين في التاريخ خاضعون لنواميس لا انفكاك عنها، غادر حالا ميدان التاريخ..." انظر ثقافتنا في ضوء التاريخ، ص. ٤٤ – ٤٥.

(3) Stephen Hawking, A Brief History of Time: From Big Bang to Black Holes, Bantam Books, 1988.

(٤) إذا جاز لنا أن نمارس بعض التصوف مع القشيري (عبد الكريم)، **الرسالة القشيرية**، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٠، ص. ٥٥.

(٥) علمًا بألا أحد يمكنه أن يحجر على حقهم في كتابة تاريخ هذه العلوم، أو أي تاريخ آخر، لكن بمجرد أن يبدؤوا في ذلك يتوقفون حالا عن كونهم فيزيائيين أو رياضيين أو بيولوجيين... ويتحولون إلى مؤرخين.

(٦) لا نجد ما يدعم هذا القول إلا منطق القانون، الذي هو منطق الدولة/ العصابة، إذ يزعم أن هناك من الوثائق (السرية) ما لا ينبغي الإفراج عنه إلا بعد مرور زمن معين لتورط عناصر الدولة فيما يعاقب عليه قانونها نفسه؛ أما المؤرخ الذي تقوم مهنته بالضرورة على النبش في الوثائق، السرية منها بالذات، فيُرجأ عمله إلى وقت لاحق، ليصبح بذلك "مؤرخا للماضي" فقط.

(٧) لسنا بحاجة إلى التذكير بأن مؤسس العلوم السياسية، ميكيافيللي Niccolò Machiavelli، كان مهندس تاريخ بامتياز، ليس لأنه شارك في صناعة أحداث عصره فقط؛ بل لأن كتابه، الأمير، الذي اعتُبر شهادة ميلاد العلوم السياسية، ضمنه أيضا توجيهات براغماتية للحكام، ونداء لآل ميدتشي من أجل إيطاليا موحدة.

(٨) كما أن علومًا أخرى خرجت من عباءة التاريخ أيضًا (خاصة السوسيولوجيا والأنتروبولوجيا) لم تراكم بعد تقليدًا طويلاً، بسبب حداثتها؛ وهي مع التقدم الذي باتت تحرزه من أهم العلوم المساعدة للتاريخ.

(٩) قسطنطين زريق، نحن والمستقبل، مركز الوحدة العربية – مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، ١٩٧٧. وكأنه يضع كتابه هذا في مقابل كتابه السابق، نحن والتاريخ، (ضمنيا: الماضي!) وفي اعتقادنا كان ينبغي أن يكون الثاني/نحن والمستقبل أيضا بعنوان يحيل على التاريخ، وإن كان مضمونه يحيل على المستقبل؛ أو ربما يوضع بالعنوان الأول نفسه (نحن والتاريخ)، كجزء ثان متمم له؛ رغم ذلك كانت مبادرة ثرية هذه التي قام بها زريق في اتجاه "هندسة التاريخ".

(١٠) عبد العزيز غوردو، **من التاريخ إلى هندسة التاريخ**، مجلة أمل: التاريخ – المجتمع – الثقافة، ع. ١٩ – ٢٠، ٢٠٠٠، ص. ١٦٨ – ١٧٧. وقد قلنا وقتها بأن مستقبل الإنسان مكتوب، تماما كما الهندسة الوراثية، في "الجينوم التاريخي"؛ وكما أن تعديل الخصائص الوراثية للكائن الحي يقتضي المرور عبر التحكم في الجينات، فكذلك التاريخ الاجتماعي يقتضي التعديل الواعي في "الجينات/رموز السلطة"؛ علما بأننا في الحالتين معًا (هندسة الكائن الحي وهندسة التاريخ الاجتماعي) لا نضمن دائما النتائج بالصورة التي نفترضها مسبقًا.

(١١) أعطى لوكاش نفسًا قويًا لمفهوم الوعي، في الفكر الماركسي، وأعاد الاعتبار للذات، حيث التاريخ نتاج تفاعل بينها/الذات وبين الموضوع/الوعي بالقوانين. (Georg Lukács, Histoire et conscience de classe ,trad. Kostas Axelos et Jacqueline Bois, Paris, Minuit, 1960.) وجاء تتويجًا لمسار كامل ابتدعه هيغل (حيث مقولته الأشهر: "العقل يحكم التاريخ"؛ Georg Wilhelm Friedrich Hegel, la raison dans l'histoire, trad. Kostas Papaioannou, Plon, 1965.) قبل أن يستقر ناجزا في الكتابات التاريخانية اللاحقة.

(١٢) مَنْ يريد متابعة ممتعة، ومفيدة، لموضوع الزمن فليقرأ عمل "ستيفن هوكينج": تاريخ موجز للزمن؛ الذي صدر أيضًا بصيغة مبسطة أكثر: تاريخ أكثر إيجازا للزمن، وترجمه أحمد عبد الله السماحي وفتح الله الشيخ. أما عبارة: الزمن بلازما... فهي لبروديل.

(13) François Lurçat, L'autorité de la science, Edit. Cerf, Coll. Passages, Paris, 1995.

(١٤) المرجع نفسه/ "سلطة العلم"، القسم الأخير.

(١٥) نسوق هذا المثال وفي أذهاننا ما سنطور النقاش حوله لاحقا، عندما يُتّهم التاريخ بأن تنبؤاته لا تعدو أن تكون رجما بالغيب!

(١٦) نتيجة لبركان "لاكي" انتشرت موجة من الصقيع امتدت على السنوات الموالية ما أثر على مناطق شاسعة بأوربا، ومنها شمال فرنسا، حيث تراجعت المحاصيل وعم السخط صفوف الفلاحين مما عجل باندلاع ثورة ١٧٨٩؛ لا غرابة إذن في أن ينعته الفرنسيون بـ"بركان الثورة". انظر التفاصيل ضمن:
Roland Rabartin et Philippe Rocher, Les volcans, le climat et la Révolution française, mémoire de l'Association volcanologique européenne, n° 1, 1993.

(١٧) طبعًا لا نقصد هنا الإشارات القليلة (من غازات وتحرك صخور السطح...) التي يرسلها البركان قبيل انفجاره بيوم أو يومين، أو حتى بضعة أيام؛ فإذاك تكون الواقعة قد وقعت فعلا، ولا تدخل وقتها في خانة التنبؤ.

(١٨) معروف بأن موهوروفيتش Andrija MohorovičiĆ بنى "اقتراحه" سنة ١٩٠٩ على تفاوت سرعة الموجات الزلزالية بين صخور البازلت وصخور البيريدوتيت.

(19) Jean-Paul Collette, Histoire des mathématiques, Edit. Du renouveau pédagogiques, INC, Ottawa, Canada, 1979.

(20) Jean-Paul Collette, Ibid , p. 158 – 159.

(21) Ibid , p. 107.

(22) Ibid , p. 323.

(23) Arend Heyting, Les fondements des mathématiques: Intuitionnisme, théorie de la démonstration, édit. Gauthier-Villars, Paris, 1955.

(24) Heyting, p. 71.

(25) Gottfried Wilhelm Leibniz, Les Nouveaux Essais sur l'entendement humain, 2(ème) édit. Henri Lachelier, 1898. In: Source gallica. bnf. fr/Bibliothèque nationale de France, p. 215 et sui.

(26) Sir Arthur Stanley Eddington, The Nature of the Physical World, The Macmillan Company; Cambridge, Eng., The University Press, New York, 1928.

(27) Jules Henri Poincaré, coll. Champs sciences, Flammarion, 1970, p. 30 – 37.

(28) John Locke, An Essay Concerning Human Understanding, Jonathan Bennett, 2004, p. 38 – 39.

(٢٩) لايبنتز، مرجع سابق.

(٣٠) لا نريد هنا تكرار ما ذكرناه في مكان سابق، (**الفتح الإسلامي لبلاد المغرب – جدلية التمدين والسلطة**، ط.٢، ناشري، الكويت، ٢٠١١، ص. ٣١ وما بعدها)؛ حيث فتحنا نقاشًا حول تفسير التاريخ بـ"ميكنزمات السلطة".

(31) William James, Pragmatism: A New Name for Some Old Ways of Thinking, new York, London, Longman and co, 1907.

(32) Thomas Carlyle, On Heroes, Hero-Worship and the Heroic in History, published with James Fraser, London, 1841.

(33) Wilhelm Dilthey, L'Edification du monde historique dans les sciences de l'esprit, (1910), trad. S. Mesure, Cerf, Paris, 1988, p. 72...

(34) W. Dilthey, Introduction aux sciences de l'esprit, (1883), trad. L. Sauzin, PUF, Paris, 1942, p. 15.

(٣٥) مع ريكرت - امتداد كانط Emmanuel Kant ثم فيشته Johann Gottlieb Fichte - يتجدد العبور من الأنطولوجي إلى الأكسيولوجي في أسمى معانيه. انظر:

Heinrich Rickert, Les problèmes de la philosophie de l'histoire: Une introduction, trad. Brigitte Hébert, Presses Universitaires du Mirail Toulouse (PUM), 1998, p. 61 – 62.

(36) Bertrand Russell, my philosophical development, George Allen and Unwin, Londres, 1959, p. 139.

(37) Rudolf Carnap, "Testability and meaning" in Philosophy of Science, III (1936) and IV (1937).

(38) R. Carnap, Logical Foundations of Probability, Chicago, University of Chicago Press, 1950.

(39) Hans Reichenbach, The Rise of Scientific Philosophy, Berkley, University of California, 1951. And Carl Gustav Hempel, Aspects of Scientific Explanation, Free Press, New York 1965.

(40) Friedrich Engels (1925), Dialectique de la nature, trad. Émile Bottigelli, Éditions sociales, Paris, 1968, p. 41 et sui.

(41) Maurice Merleau-Ponty, Les Aventures de la dialectique, Gallimard, Paris, 1955, p. 52.

(٤٢) لائحة الأمثلة الدالة على هذا الفشل كثيرة أشهرها إعلان شركة ميرك وشركاه Merck & amp Co، الأمريكية، عن إيقاف تجاربها، بعد النتائج المخيبة للآمال التي أجريت على أزيد من ٣ آلاف متطوع (أعمارهم بين ١٨ و٤٥ سنة)؛ سنة ٢٠٠٧؛ علما بأن هذا الفشل لا يهمنا في ذاته، بل نسوقه مثالا من ضمن أمثلة عديدة؛ وعلما أيضا بأن الفيروس يطور نفسه باستمرار.

(٤٣) ليس هناك من ثابت ولا متحرك، بما أن الحركة المطلقة، نفسها، غير موجودة (مفارقة التوأم Twin Paradox).

(٤٤) أصبحت هذه المعلومات كلاسيكية جدا منذ اكتشافات ستيفن هوكينج المذهلة، التي اعتمدت على نظرية الكوانتا، القائمة على الصدفة واللايقين؛ وهو ما كان أينشتاين يرفضه بعبارته الشهيرة: "إن الله لا يلعب النرد".

(٤٥) قول يعيدنا بالضرورة إلى ما قرره كزينوفان Xenophanes (منذ ٢٥ قرنا): لا أحد امتلك، أو سيمتلك، الحقيقة أبدًا.

Xenophanes, Fragments 15-16: James H. Lesher, trans., Xenophanes of Colophon: Fragments: A Text and Translation With a Commentary, University of Toronto Press, 2001, B 34, p. 1 – 2.

(٤٦) صادر عن المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤، ص. ٥.

(٤٧) الرسالة القشيرية، ص.٥٣.

(٤٨) "الاصطلاحات" **مفاتيح العلوم كما كتب الخوارزمي، في مقدمة كتابه "مفاتيح العلوم"**، نشر ج. فان فلوتن، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٩٥، ص. ٢.

(49) David Hume (1748), Les essais philosophiques sur l'entendement humain/ Enquête sur l'entendement humain, trad. Philippe Folliot, Edit. Electronique, Québec. 2002, p. 54.

(٥٠) أكيد أن المؤرخين لم يكونوا وحدهم في ذلك؛ والآكد أن ماركس Karl Marx استحال بذلك إلى "مهندس تاريخ" بامتياز. قال بروديل يوما بأن عبقرية ماركس تكمن في انتباهه للمدة الطويلة، والواقع أن عبقرية الماركسية (بإضافة إنجلس قطعا) تكمن في نجاحها في بناء منظومة اصطلاحية تاريخية متكاملة (أدوات الإنتاج؛ نمط الإنتاج؛ الوعي الطبقي؛ المراحل التاريخية

الخمس...)، ما جعلها تهيمن على الفكر التاريخي، وغير التاريخي، خلال القرنين ١٩ و٢٠.

(٥١) يمكننا أن نقرأ ذلك، مثلاً، في النبرة الحزينة التي دبجها، وأعلن فيها، فرانسوا دوس F. Dosse عن ارتداده وتنكره لكثير من جدلياته "المتمركسة" التي "تجاوزها الزمن". انظر: التاريخ المفتت – من الحوليات إلى التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة/ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص. ١٣ – ١٤.

(52) Karl R. Popper, Logique de la découverte scientifique, trad. Fr., Payot, Paris, 1973.

(53) K. Popper, Misère de l'Historicisme, Trad. Hervé Rousseau, plon, Paris, 1956, p. 129.

(٥٤) مقدمة بؤس الفلسفة.

(٥٥) إرنست ماير، **هذا هو علم البيولوجيا**، ترجمة عفيفي محمود عفيفي، عالم المعرفة، ع. ٢٧٧، ص. ٤٢-٤٣.

(56) Max Weber, Science as a Vocation, dans Gerth, H. H. Mills, C. V. (dir. Publ. et trad.) from Max Weber: Essays in Sociology, Oxford, a Galxy Book, New York, 1985, p. 152.

(٥٧) نقول، معممين أو متعامين، بأن البيولوجيا "علم حق" رغم أننا نعلم بأن "الفيسيولوجيا" تختلف عن "سلوك الحيوانات"، مع أنهما معا ينتميان للبيولوجيا، بل حتى داخل فرع الدراسة الواحد، مثلا سلوك الحيوانات، نميز عادة بين سلوك الشامبانزي وسلوك الدلفين وسلوك التمساح... حيث لا تتدخل فقط الغريزة والحاجة، بل لتفاوت "الذكاء" الحيواني أيضا دخل في تفسير السلوك.

(٥٨) نقصد بالذات زملاءنا من البيولوجيا التطورية. إرنست ماير، مرجع سابق، ص. ٥٤.

(59) Edward Hallett Carr, What Is History, Cambridge University Press, 1961, third chapter: "History, Science and Morality".

(٦٠) إرنست ماير، مرجع سابق، ص. ٥٥.

(٦١) فرانسوا دوس، التاريخ المفتت، مرجع سابق، ص. ٩٥.

(62) Keekok Lee, A New Basis for Moral Philosophy, Routlege & Kegan Paul, London, 1985, p. 87 – 115.

(٦٣) يقول همبل: "كل تفسير كاف هو توقع بالقوة" (Hempel, Aspects of Scientific Explanation, p. 374)؛ وبالتالي فإن معرفة المستقبل لا تختلف عن المعرفة القائمة على الملاحظة، بما أنها قابلة للتأكيد أو الدحض مستقبلاً، كما يقول رايشنباخ (The Reichenbach, Rise of Scientific Philosophy.)؛ مع إضافة تصويب بسيط هو أننا لا نتحدث عن "وقائع" بالنسبة للمستقبل، بل عن سيناريوهات/افتراضات←"هندسة"، تتحول إلى وقائع فعلاً مع الحاضر، ومن ثم الماضي.

(٦٤) نقصد طبعًا التطور من نوع إلى نوع آخر، وليس داخل النوع الواحد.

(65) Arnold Joseph Toynbee, Mankind and Mother Earth: A Narrative History of the World, Oxford University Press, 1976.

ترجمه نقولا زيادة تحت عنوان: **تاريخ البشرية**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨، ج.١، ص. ١٦ -١٧.

(66) Paul Vilar, Histoire, in: Ency. Univers. T. 9, p. 421.

(٦٧) سبق لماكس فيبر أن قام بمقارنة مماثلة في كتابه الشهير: **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة صلاح هلال، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص. ٤٢.

(٦٨) غوردو، **من التاريخ إلى هندسة التاريخ**، مرجع سابق، ص. ١٧٤.

(٦٩) والمنحى نفسه تبعته العلوم التجريبية عامة.

(٧٠) **الموسوعة الفلسفية**، إشراف م. روزنتال وب. يودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص. ١٧٧.

(٧١) أكيد أن أحداثا كثيرة تقع باستقلال عن الإرادة البشرية، هي الأحداث الطبيعية، لكن الطبيعة لا تقرأ تاريخها؛ لذلك فأحداثها تستحيل إلى مجرد "رموز سلطة" تذوب في التاريخ البشري.

(٧٢) فريدريك إنجلس، **ضدو دوهرينغ**، ترجمة محمد الجندي وخيري الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤. ص. ١٣٣.

(٧٣) يرى شوبنهاور في الفرد وجهين: "تمثّلا Representation " و"إرادة Will": "التمثل" منظورا إليه/الفرد من الخارج، أما "الإرادة" فمنظورا إلى الفرد من الداخل. وهي (أي الإرادة) رغبة ملحة لا تهدأ وقوة عمياء لا عاقلة، تتجاوز المألوف، وتحرك كل شيء، تستغرق الحياة الواعية وتتعداها لتشمل قوى الطبيعة اللاعضوية/ الهامدة.

Arthur Schopenhauer, the World as Will and Representation, Dover Publications, New York, 1958, Volume 1, E. F.J. Payne's Introduction, p. ix.

(٧٤) وهو ما بدأه إنجلس فعلاً في: ضد دوهرينغ، ص. ١٣٣ – ١٣٥؛ ثم تطور في أعمال لاحقة. انظر:

Arnold Reymond, Prévision scientifique et types de déterminisme, Revue de théologie et de philosophie, 1935, p. 32 – 45.

(٧٥) Merleau-Ponty, Les Aventures de la dialectique, ibid, chap. II et III.

حيث نقرأ ردودًا عنيفة على أطاريح ج. لوكاش، التي عرضها في **التاريخ والوعي الطبقي**.

(76) Erich Fromm, Escape from Freedom (The Fear of Freedom), UK, 1942, p. 90...

(٧٧) باروخ سبينوزا، **علم الأخلاق**، ترجمة جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس، ص. ٣٥٣ وما بعدها؛ **ورسالة في اللاهوت والسياسة**، ترجمة حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، الفصول: ١٦؛ ١٧؛ ٢٠.

(٧٨) وذلك قانون عام استنبطه سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ص. ٣٧٠.

(79) Emmanuel Kant, Idée d'une histoire universelle au point de vue cosmopolitique,

trad. L. Ferry, in Oeuvres philosophiques II, Gallimard, Paris, 1985, p. 187–189.

(80) Johann Gottlieb Fichte, Initiation à la vie bienheureuse, trad. M. Rouche, Aubier, Paris, 1944, p. 108 – 139.

(81) J. G. Fichte, Le système de l'éthique selon les principes de la doctrine de la science, trad. P. Naulin, PUF, Paris, 1986, p. 147.

(٨٢) سبينوزا، علم الأخلاق، آخر صفحة/٣٩٨.

(٨٣) قول يُذكّرنا بأفضلية "الحكيم" وأحقيته بإدارة المدينة "الفاضلة" كما قرر أفلاطون، وتبعه آخرون. غوردو، من تاريخ الفكر السياسي عند المسلمين، كان التاريخية، ع. ١٨، ديسمبر ٢٠١٢، ص. ١٤ – ١٦.

(٨٤) إذا كان الإنسان/المفرد، المتضمن للوعي، يتخذ قراراته (ضمن ما توفره من إمكانات) بناء على ما تحققه له من منفعة؛ فالإنسان/المجتمع ينبغي أن يتخذ قراراته أيضا بناء على "وعي جمعي" أيضًا. إننا في الحالتين معًا نتحدث عن "هندسة تاريخية" بصيغتي المفرد والجمع.

(85) Jean-Paul Sartre, Le mur, Gallimard, 1939.

(٨٦) رغم أن مشروع بطلنا نفسه باء بالفشل، لأنه ظل على قيد الحياة.

(87) J. P. Sartre, L'être et le néant, Gallimard, 1955, p. 658.

(٨٨) حيث لا تفنى الطاقة ولا تستحدث من عدم، في نظام معزول، لكنها تتحول من شكل لآخر؛ ولتنغلق الدائرة مع مونادات لايبنتز.

(89) Wilhelm von Humboldt (1821), La tâche de l'historien, trad. Annette Disselkamp et André Laks, Presses Universitaires de Lille, 1985.

(٩٠) قول سيتردد صداه لاحقا عند ريكرت H. Rickert ودرويسن J. G. Droysen وكاسيرر E. Cassirer وغيرهم.

(91) D. Hume, Les essais philosophiques sur l'entendement humain, p. 53.

(٩٢) وندل بيل، **القيم والموضوعية في الخطاب النقدي للعلوم الاجتماعية**، ترجمة ع. غوردو وم. قدوري، مجلة المنعطف، ع. ١٢، ١٩٩٦، ص. ٦٠.

(93) Edmund Husserl, Phénomènologie, Revue philosophique de la France et de l'étranger, N° 4, 1959; et Maurice Merleau-Ponty, Phénoménologie de la perception, Paris, Gallimard, 1945, p. 3 – 5; et Bernard Sichère, Cinquante ans de philosophie française, T.I – Les années cinquante, Paris, Ministère des affaires étrangères, direction générale des relations culturelles, scientifiques et techniques, 1996, p. 37.

(94) Gottfried Wilhelm Leibniz, La Monadologie (1714), Édit. Electro. Québec, 2002.

(٩٥) ماكس فيبر، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ص. ٥٣ وما بعدها. وننبه إلى أن فيبر جعل من التاريخ وعلم الاجتماع علوما أمبريقية في مقابل علوم دوغماتية (القانون؛ المنطق؛ الأخلاق؛ الجمال)؛ المرجع نفسه، ص. ٢٩.

(96) Henri Terrasse, Histoire du Maroc, Edition Atlantides, Casablanca, 1949, T.1, p.180.

(٩٧) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٤، ج. ٢، ص.٨٠.

(٩٨) غوردو، **مبررات المدة الطويلة**، مجلة أمل: التاريخ – المجتمع – الثقافة، ع. ٢٢ – ٢٣، ٢٠٠١، ص. ١٥٤.

(٩٩) حوار مع فرنان بروديل ضمن مجلة بيت الحكمة، ع. ٥، السنة ٢، أبريل ١٩٨٧، ص. ١٩. ويبدو أن جاك لوكوف سيبحث في جذور هذه الواقعة بالذات، بعد حوالي عشرين سنة من "نبوءة" بروديل، في عمله الرائد: هل ولدت أوربا في العصر الوسيط؟

Jacques Le Goff, L'Europe est-elle née au Moyen Age?, Paris, Seuil, 2003.

(١٠٠) معروف بأن التمام غير الكمال؛ ونحن نقصد هنا فقط الإجراءات الوحدوية الواسعة على مستوى الامتداد والتشريعات والعملة.

(١٠١) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٩، ج. ٣، ص. ٩.

(١٠٢) **مجمل تاريخ المغرب**، ج. ٢، ص. ١٣٦ – ١٣٧.

(١٠٣) نفسه، ص. ٨١.

(١٠٤) نفسه، ص. ٩٠ – ٩١.

(١٠٥) نفسه، ص. ٣٧.

(106) Erich Fromm, The Revolution of Hope: Toward a Humanized Technology, Harper and Row, Publishers, New York, 1968, p. 26.

(١٠٧) فرنان بروديل، بيت الحكمة، مرجع سابق، ص. ٣٤.

(١٠٨) المفهوم من اقتراح العروي الذي ميز جيدا بين "الأراخ" و"المؤرخ"، **مفهوم التاريخ**، مرجع سابق، ج. ١، ص. ٤٣ وما بعدها. غير أن كتابات العروي "التاريخية" لا تبرز فيها وقائع الحاضر إلا انعكاسًا شاحبًا لوقائع الماضي، وكان ينبغي أن يحصل عكس ذلك تمامًا؛ فهل تكفي الـ"ضميمة" التي أنهى بها عصارة بحثه التاريخي (**المجمل**، ج. ٣، ص. ٢٢٩...) لتمحو بعض هذا الشحوب؟

(١٠٩) قد بينا فساد نظريته في مكان آخر. انظر: عودة إلى ابن خلدون: العصبية والارتزاق بالدولة المركزية المغربية الوسيطية. نشر عدة مرات.